2015 موجز قُطري

مصر

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

2015 موجز قُطري

مصر

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الحصول على نسخ

للحصول على نسخ من الموجز القطري لمصر، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

قسم المنشورات
باللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص.ب 3001
أديس أبابا، إثيوبيا

الهاتف: 9900 - 544 11 251+
الفاكس: 4416 - 551 11 251+
البريد الالكتروني: ecainfo@uneca.org
الموقع الشبكي: www.uneca.org

لتنزيل نسخة إلكترونية مجاناً من منشورات اللجنة، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.uneca.org/publications

2016 © اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أديس أبابا، إثيوبيا
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى: آذار/مارس 2016

ISBN: 978-99944-68-23-2

يمكن اقتباس أو إعادة طبع أي جزء من المادة المنشورة في هذا الكتاب بحرية تامة. غير أنه ينبغي إشعار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتزويدها بنسخة من المطبوعة المنشورة بهذا الخصوص.

ملحوظة: إن التسميات المستخدمة في هذا المنشور والمادة الواردة فيه لا تعني الإعراب عن أي رأي كان من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بشأن سلطاتها، أو تعيين حدودها أو تخومها، أو نظامها الاقتصادي أو مستوى نموها. ولا يقصد بتسميات من قبيل ‘‘متقدمة’’ أو ‘‘صناعية’’ أو ‘‘نامية’’ إلا تلبية الأغراض الإحصائية دون أن يعني ذلك بالضرورة الإعراب عن حكم بشأن مستوى النمو الذي بلغه بلد معين أو منطقة بعينها.

المحتويات

شكر وعرفان ..... هـ

مصر في سطور ..... و

1. المقدّمة 1

2. السياق الإقليمي 3

3. الأداء الاقتصادي 9

3-1 النمو الاقتصادي 9

3-2 مقارنة التوقعات الاقتصادية 11

3-3 السياسة النقدية 13

3-4 المالية العامة 14

3-5 الاستثمار 15

3-6 ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية 15

4. التنمية الاجتماعية 17

4-1 السكّان 17

4-2 الفقر والبطالة 18

4-3 الصحّة 20

4-4 التعليم 21

4-5. سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا 22

5. التحدّيات التي ينبغي التصدّي لها 23

6. الملف الموضوعي: إصلاحات هيكلية في سياسة المساعدة الاجتماعية 25

7. تقييم نوعية البيانات الوطنية 31

قائمة المراجع 40

مرفقات 34

الجداول

الجدول 1 - موجز أداء مصر فيما يتعلق بالأبعاد الواردة في دليل التكامل الإقليمي الأفريقي 5
الجدول 2 – تطوّر الإقصاء البشري بحسب المجالات 19
الجدول 3 – انتشار الفقر حسب المنطقة (بالنسبة المئوية من السكّان 24
الجدول 4 – انتشار الفقر حسب المنطقة (بالنسبة المئوية من السكّان 26
الجدول 5 – دعم النفط (بمليارات الجنيهات المصرية..... 27

الأشكال

الشكل 1 - معدّل النمو في مصر وشمال أفريقيا وأفريقيا (النسبة المئوية..... 3
الشكل 2 – توزيع النمو ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع النشاط (بالنسبة المئوية)، 2014 9
الشكل 3 - توزيع مكوّنات الطلب ومعدل نمو حصتها في الناتج المحلّي الإجمالي (بالنسبة المئوية)، عام 2014..... 10
الشكل 4 – توقّعات معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر حسب كل مؤسسة 12
الشكل 5 – دقّة التوقّعات لمصر 12
الشكل 6 - معدل التضخم السنوي في مصر وشمال أفريقيا، 2011 - 2015 13
الشكل 7 - الأرصدة العامة للخزانة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010 و2015 14
الشكل 8 - نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار المباشر الأجنبي
إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، 2010 - 2014..... 15
الشكل 9 - تطوّر الأرصدة الأساسية للحساب الجاري (بملايين الدولارات من دولارات الولايات المتحدة)، 2010 - 2014 15
الشكل 10 - هيكل الصادرات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية)، 2014 16
الشكل 11 - هيكل الواردات بالنسبة إلى إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية)، 2014 16
الشكل 12 - تطوّر حساب المعاملات المالية (بملايين الدولارات من دولارات الولايات المتحدة)، 2010 - 2014..... 16
الشكل 13 - تطور دليل التنمية البشرية، 1980 - 2014 17
الشكل 14 - التطوّر السكاني بحسب الفئة العمرية (نسبة مئوية من مجموع السكان)، 1996 و2006 و2015..... 17
الشكل 15 - تطور حالات الفقر النقدي ومعدلِ النمو للفرد 18
الشكل 16 - معدل البطالة (بالنسبة المئوية 20
الشكل 17 - تطور معدّل وفيات الأطفال (عدد الوفيات لكل 1000 ولادة حية) 21
الشكل 18 - تطوّر صافي نسبة الالتحاق بالمدرسة (بالنسبة المئوية) 21
الشكل 19 - بنية الدعم الغذائي 26
الشكل 20 – بنية دعم الطاقة 27

الأطر

الإطار 1 – التكامل الإقليمي 5
الإطار 2 – التوقّعات الاقتصادية الخاصّة بمصر 12

شكر وعرفان

يكمن الهدف من سلسلة الموجزات القطرية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنتاج ونشر تحليلات وتوصيات في مجال السياسات العامة لكل بلد وكل منطقة دون إقليمية بغرض تحقيق تحول اقتصادي من شأنه تعزيز النمو المطّرد والتنمية الاجتماعية المستدامة، وتوطيد التكامل الإقليمي، وتيسير التخطيط الإنمائي والإدارة الاقتصادية. والموجزات القطرية هي نتاج لتعاون المكاتب دون الإقليمية مع المركز الأفريقي للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية، فضلا عن المساهمات التي قدمتها شُعب سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وسياسات التنمية الاجتماعية.

وقد قام بإعداد الموجز القطري لمصر مركزُ بيانات المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية وقسم المبادرات دون الإقليمية، بتنسيق من السيد زبير بن حموش. وساهم في الموجزات القطرية كل من السادة والسيدات: عمر عبد الرحمن، رئيس مركز البيانات بالإنابة، وأوكوزياس غباغيدي، رئيس قسم المبادرات دون الإقليمية، وهدى مجري، وسالم صبار، وإيزيدور كاهوي، ومريم بكاي، وعزيز جعيد من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. وتولى الإشراف على تحرير المخطوطة محمد مصدق من المكتب دون الإقليمي.

وجرى إعداد الموجزات القطرية بتنسيق عام وتوجيه من السيدة جيوفاني بيها، نائبة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المسؤولة عن نشر المعرفة، وبإشراف مباشر من السيد نسيم أولمان، مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بالإنابة.

وقدّم فريق المراجعة الداخلية الذي أنشأه قسم الجودة التشغيلية التابع للجنة الاقتصادية تعليقات ومساهمات قيّمة.

كما نود أن نشكر الأستاذ ظافر سعيدان على ملاحظاته التي تنم عن خبرة واسعة، والشكر موصول لمنظمة «أوبن ووتش داتا» (*Data Watch Open*) على اضطلاعها بمراجعة البيانات وتحليلها.

ولا بد في الختام من تنويه خاص بقسم المنشورات في اللجنة الاقتصادية على تحرير هذا الموجز القطري وترجمته وتصميمه البياني وطباعته.

مصر في سطور

معلومات عامة		الترتيب	
المنطقة	شمال أفريقيا	دليل التنمية البشرية	108/188 (2014)
اللغة الرسمية	العربية	دليل الفوارق بين الجنسين	131/155 (2014)
العملة	الجنيه المصري	دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا	24/54 (2014)
العاصمة	القاهرة	دليل سهولة ممارسة الأعمال التجارية (البنك الدولي)	126/189 (2015)
العضوية في الجماعات الاقتصادية الإقليمية	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وتجمّع الساحل والصحراء	دليل مدركات الفساد	36/168 (2015)

النمو الاقتصادي

سجّل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.7 بالمائة في خلال الفصول الثلاثة الأولى من السنة المالية 2014 - 2015. ومن ناحية العرض، نتج هذا النمو عن قطاع الصناعة التحويلية باستثناء قطاعات المواد الهيدروكربونية، والسياحة، والبناء، وتجارة الجملة والتجزئة، والزراعة. أما من ناحية الطلب، فلا يزال استهلاك الأسر المعيشية والإنفاق الحكومي مدفوعين بفعل الانتعاش المالي، إذ ساهما في النمو بمعدل 4.8 نقاط.

السياسات المالية وسياسة الاستدانة

ارتفعت إيرادات الميزانية بنسبة 3.6 بالمائة في خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2014 إلى أيار/مايو 2015. بيد أن الدين العام يبقى مرتفعاً، حيث إنه يشكّل نسبة تناهز 90 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (89.7 بالمائة في آذار/مارس 2015، مقارنةً بنسبة 90.4 بالمائة في آذار/مارس 2014).

التضخم والسياسة النقدية

سجل التضخم ارتفاعاً نسبته 11.0 بالمائة للسنة المالية 2014/2015 بعد أن ارتفع بنسبة 10.1 بالمائة في السنة السابقة. وواجهت السياسة النقدية صعوبتَين، كمنت الأولى في تلبية الحاجات التمويلية للدولة والثانية في محاولة احتواء التضخم. وفي كانون الثاني/يناير 2015، خفّض البنك المركزي المصري معدّل الفائدة المرجعية بمقدار 50 نقطة أساس لتتماشى مع النمو وبسبب تراجع معدّل التضخم في نهاية عام 2014.

الحساب الجاري والأداء التجاري

وصل عجز رصيد الميزان الجاري إلى 4 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2015 بحسب البنك المركزي المصري. وبين تموز/يوليه 2014 وآذار/مارس 2015، وصل عجز الميزان الجاري إلى 8.4 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة أي 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود سبب هذا العجز بشكل أساسي إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي هبط إلى - 8.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الانخفاض في صادرات النفط.

الاستثمار المباشر الأجنبي

عاودت نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي في الاستثمارات الداخلية في مصر الارتفاع بعد أن شهدت تراجعاً من 25.7 بالمائة في عام 2008 إلى حوالي 3 بالمائة في عام 2011 يُعزى إلى عدم الاستقرار السياسي. وما برح هذا المعدّل يرتفع منذ عام 2012، حتى حقّق نسبة 17.7 بالمائة في عام 2015. ويبقى وضع مصر على المستوى الخارجي هشاً ومستنداً على التمويل الآتي من دول الخليج (أكثر من 2.4 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) والاستثمار المباشر الأجنبي (أكثر من 5.7 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة).

ديناميات السكّان

مع نسبة نمو سكانية بلغت 1.6 بالمائة في عام 2015، سيفوق عدد سكان مصر المائة مليون بحلول عام 2030.

الفقر

نجحت مصر بين عامَي 1990 و2000 في التقليل بشكل ملحوظ من عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، إذ انخفض معدل انتشار الفقر من 25 بالمائة في عام 1990 إلى 16.7 بالمائة في عام 2000.

العمالة

على الرغم من أن معدّل البطالة في مصر مرتفع بنيوياً، فهو يشهد تراجعاً، إذ كانت نسبته 12.8 بالمائة في الفصل الأول من عام 2015، مقارنة بنسبة 12.9 بالمائة في الفصل الرابع من عام 2014 ونسبة 13.3 في الربع نفسه من العام الفائت. ويجب التذكير بأن متوسط معدل البطالة في مصر بلغت نسبته 10.59 بالمائة بين عامَي 1993 و2014.

الصحة

بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، يعاني 20.5 بالمائة من الأطفال دون الخامسة و22.5 بالمائة من الرجال و46.3 بالمائة من النساء من زيادةَ الوزن[1]. وتواجه امرأة من كل اثنتين ورجل من كل خمسة رجال فوق سن العشرين هذه المشكلة، لذا تُصنّف مصر ضمن البلدان العشرين الأولى الأكثر تأثراً بهذه الآفة.

التعليم

تخطّت مصر هدفها في مجال التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بنسبة إنهاء مرحلة التعليم الثانوي (83.4 بالمائة للفتيات مقابل 74.8 بالمائة للفتيان، أي أن معدل التكافؤ بين الجنسين بلغ 1.1).

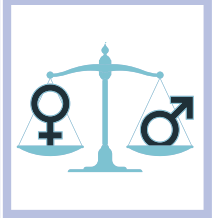

سجل الأداء الذي وضعه الاتحاد الأفريقي في مجال التكافؤ بين الجنسين

كادت مصر أن تصل إلى هدفها في مجال التكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بنسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي، فقد بلغت النسبة الإجمالية للقيد في هذه المرحلة من التعليم 85.5 بالمائة للفتيات مقابل 87.11 بالمائة للفتيان. لكن نسبة النساء في البرلمان لا تتجاوز 2 بالمائة، ويحقّق مستوى مشاركة النساء في سوق العمل نسبة 24.9 بالمقارنة مع 85.1 بالمائة للرجال. وتوجد أيضا أوجه عدم مساواة شديدة بين النساء والرجال فيما يتصل بالقدرة على الوصول إلى الأراضي وحيازتها، وهو ما يتبين من علامة واحد على عشرة التي حصلت عليها مصر في سجل متابعة الأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

1 الإحصاءات الصحية العالمية 2013، منظمة الصحة العالمية.

1

المقدمة

نموّ في ظلّ اضطراب سياسي وتحولات هيكلية ضعيفة

بعد بلوغ متوسط النمو نسبة 7 بالمائة بين عامَي 2005 و2007 وأكثر من 5 بالمائة بين عامَي 2008 و2010، تراجع النمو الاقتصادي المصري إلى 1.8 بالمائة في عام 2011 في أعقاب الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها البلاد. وكان لغياب الاستقرار السياسي واتسام الاقتصاد المصري بنقاط ضعف هيكلية أثرٌ حاد على معدل النمو بين عامَي 2011 و2014، إذ بلغ متوسطه السنوي نسبة 2.1 بالمائة[2].

وقد سمحت العودة إلى استقرار سياسي نسبي، اقترن بوجه خاص بمراجعة للدستور في كانون الثاني/يناير 2014، والانتخابات الرئاسية التي أجريت في حزيران/يونيه 2014 والإصلاحات الهيكلية المنفذة، بإعادة تنشيط الاقتصاد المصري الذي يعاود اليوم تحقيق نسب نمو شبيهة بما قبل الأزمة.

وعلى الرغم من أن متوسط النمو تخطّى نسبة 5 بالمائة خلال الفترة التي امتدت بين عامَي 2004 و2010 (متوسط نمو بلغت نسبته 7 بالمائة بين عامَي 2005 و2008، وهبط إلى نسبة 4.9 بالمائة بين عامَي 2009 و2010 بسبب الأزمة المالية)، لم تنجح مصر في تحقيق تحوّل هيكلي حقيقي في اقتصادها الذي لا تزال تهيمن عليه قطاعات لم تحقق في مجال الإنتاجية إلا مكاسب ضعيفة نسبياً. ويتبين من دراسة حصّة كل قطاع من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي أن لم يحدث إلا تبدل قطاعي طفيف. إذ بلغت حصّة قطاعات الصناعة التحويلية والتعدين والزراعة والخدمات في عام 2000 نسب 19.7 بالمائة و7.3 بالمائة و16.6 بالمائة و33.7 بالمائة على التوالي. أما في عام 2014، فقد ارتفعت هذه النسب إلى 14.4 بالمائة و17.26 بالمائة و16.44 بالمائة و28.23 بالمائة على التوالي. ويظل التحول الهيكلي للاقتصاد المصرى هو الرهان الأكبر.

أما على مستوى الميزانية، فقد سبّب التأثير المتراكم للأزمة المالية في عام 2008 والمشاكل السياسية في عام 2011 تأزّماً في أوضاع المالية العامة. فارتفع العجز في المالية العامة من أقلّ من 6.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 13.7 بالمائة في عام 2013. وبالتالي، ارتفع الدين العام الإجمالي من 81 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 90 بالمائة في عام 2015.

2014: عام الإصلاحات

اضطرت السلطات إلى مواجهة تحدّيين هما إنعاش النمو وترشيد الإنفاق العام. ولهذا السبب، تركّزت الإصلاحات على تقليل الدعم، ولا سيما في مجال الوقود، وضبط ارتفاع الأجور، وإدارة المالية العامة بشكل أفضل.

وفي عام 2014، باشرت الدولة بعض الإصلاحات تتمثل فيما يلي: ‘1’ إصلاح ضريبي لتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين عملية تحصيل الضرائب، ‘2’ والاستمرار في تقليص دعم الطاقة، ‘3’ وتحسين تصميم السياسات الاجتماعية، لا سيما من خلال برامج التحويلات النقدية، ‘4’ وإصلاح بيئة الأعمال التجارية، مع تحسين واضح في حماية المستثمرين خصوصاً. وفي آذار/مارس 2014، أرسى وزير الاستثمارات المصري سياسة إصلاحية لبيئة الأعمال التجارية أطلق عليها اسم «المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة)».

2 هياكل أساسية غير مطورة بالقدر الكافي، وضعف رأس المال البشري، وصعوبة الوصول إلى التمويل، وغياب البيئة التنافسية في قطاع الأعمال التجارية.

وبدأت مجموعة الإصلاحات هذه تؤتي ثمارها. فقد انخفض العجز المالي إلى 10.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. أما النمو المسجّل في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2014-2015 فبلغ 4.7 بالمائة، مقابل 1.6 بالمائة فقط في الفترة نفسها من السنة المالية 2013-2014.

التنمية البشرية: تحقيق تحسّن، ولكن الطريق ما زالت طويلة

فيما يتعلق بالتنمية البشرية، حققت مصر تقدماً مهماً، لا سيما في قطاعَي الصحة والتعليم، وهو ما سمح لدليل التنمية البشرية بالارتفاع من 0.452 إلى 0.621 بين عامَي 1980 و2000. وابتداء من العام 2000، اتّسمت التنمية الاجتماعية بالبطء نسبياً، فبين عامَي 2000 و2014، لم يرتفع دليل التنمية البشرية إلا بنسبة 0.061. ويشكل هذا التطور إشارة واضحة على المحدودية التي يعانيها نموذج التنمية المتمحور بشكل كبير على الاستثمار في مكونات الدليل غير المرتبطة بالقطاع الاقتصادي كقطاعَي الصحة والتعليم.

وعلاوة على ذلك، تواجه البلاد حالياً تحديات كبيرة، لا سيما بعد الاضطرابات الاجتماعية التي وقعت في عام 2011 وأثّرت في الاقتصاد الوطني، وخاصة المالية العامة.

الإنفاق الميزانوي وأشكال الدعم: تحديات كبرى

اقترن ترشيد الإنفاق الميزانوي، الذي أتى في أعقاب ارتفاع العجز الحكومي، بضرورة تحسين فعالية الإنفاق الاجتماعي. وبالتالي، أصبح من الضروري تحسين نظام الدعم الذي يكبّد الحكومة مبالغ طائلة (يستأثر هذا النظام بأكثر من 25 بالمائة من الإنفاق الحكومي ويساوي 13 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). ويجب أن تطال إصلاحات نظامِ الدعم دعمَ الغذاء ودعم الطاقة على حد سواء، وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحرير الأسعار مع اعتماد آلية استهداف أفضل للفئات الأضعف. لكنّ دعم الطاقة يبقى موضوعاً حسّاساً في مصر، وحتى اليوم لم تُعِد الحكومة المصرية النظر في الطابع الشامل لهذا النظام. وفي المقابل، تم اعتماد نظام بطاقات ذكية بحصص محدّدة لكل سيارة. وستسمح هذه التدابير التي بدأ تطبيقها في عام 2013 بتقليص هذا الدعم بما يقارب النصف لينخفض من 126.8 مليار جنيه مصري في عام 2013 إلى 61.7 مليار جنيه مصري في السنة المالية 2015-2016، بحسب الخطة التي وضعتها الحكومة. وتعوّل الحكومة على الانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي سيخفف من وطأة هذه التغيرات على السكان.

ويتألّف هذا الموجز القطري من ستة أبعاد ترتبط بالملامح الأساسية للاقتصاد المصري، وهي:

- السياق الإقليمي
- النمو الاقتصادي
- السياسة النقدية
- المالية العامة
- الاستثمار
- ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية

ويكتمل تحليل هذه الملامح بدراسةٍ للنقاط الأربع التالية:

- عملية التكامل الإقليمي
- التنمية الاجتماعية
- التحديات التي ينبغي التصدّي لها
- الملف الموضوعي: الإصلاح الهيكلي لسياسة المساعدة الاجتماعية.

2

السياق الإقليمي

تواجه المنطقة عدّة تحديات، اقتصادية واجتماعية وسياسية. وعلى الصعيد السياسي، تأثرت أغلبية البلدان بحالة عدم استقرار شديد. وأدى انعدام الاستقرار السياسي هذا إلى مضاعفات جسيمة تأثرت بها اقتصادات المنطقة التي تراجع معدل نموها من *4.3* بالمائة في عام *2010* إلى *2.4* بالمائة في عام *2011* (الشكل *1*).

الشكل 1 : معدّل النمو في مصر وشمال أفريقيا وأفريقيا (النسبة المئوية)

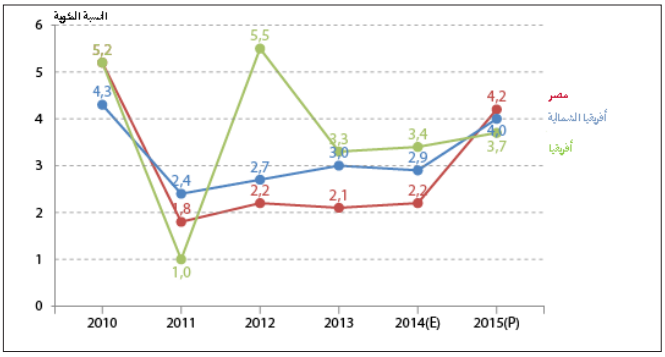

المصدر: بيانات مجمعة من الإدارات الوطنية، بيانات النمو في أفريقيا مستقاة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/أكتوبر *2015*، بيانات النمو في شمال أفريقيا قامت بحسابها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وقد أدّت الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في عام 2011 إلى دخول تونس ومصر وليبيا في فترة سادتها البلبلة. ونفذت مصر وتونس، على الرغم من هشاشة وضعهما الأمني، إصلاحاتٍ سياسية أفضت إلى تنظيم انتخابات رئاسية أعادت قدراً من الاستقرار السياسي. وسمح هذا الاستقرار النسبي باستئناف النمو في مصر. ولا تزال ليبيا تعاني قلاقلَ سياسية تحدّ بشكل كبير من احتمالات النمو. وفي عام 2009، تمكنت موريتانيا من استعادة الاستقرار السياسي الذي مكّنها من تحقيق معدل نمو بلغ 5.5 بالمائة خلال الفترة 2010 - 2015.

وبقي المغرب والجزائر بمنأى عن الاضطرابات السياسية الكبرى. ومع ذلك، تفتقر هذه البلدان جميعها إلى الحوكمة الرشيدة. فعدم الاستقرار السياسي يرتبط بسوء الإدارة، لا سيما في مجال الاقتصاد، الأمر الذي يعوق دون شكّ تحقيق التنمية في المنطقة. ووفقا لدليل مو إبراهيم[3]، تم تصنيف تونس وحدها ضمن أفضل خمسة عشر بلداً أفريقياً (في المرتبة الثامنة). وجاء السودان في المرتبة الحادية والخمسين وموريتانيا في المرتبة الخمسين. في حين جاء المغرب في المرتبة السادسة عشرة والجزائر في المرتبة العشرين.

ومن حيث كفاءة التنظيم الحكومي (بمقياس متدرّج من 1 إلى 100 نقطة، تمثل الدرجة 100 فيه الدرجة الأفضل)، لم يُحرز وفقاً لمؤشر البنك الدولي للحوكمة الرشيدة[4] أيّ تقدم ملموس منذ عام 2010. ولم يحصل أي بلد سوى المغرب على درجة أعلى من 50 نقطة في عام 2014. أما من حيث كفاءة الدولة، فلم يحدث تقدم يُذكر، بل تراجع الأداء بالنسبة إلى مصر وتونس. ولم يحرز أي بلد درجة تفوق 50 نقطة، وحصلت تونس على أعلى درجة (49) يليها المغرب (48). وأخيراً، لا يزال الفساد يشكل تحديا كبيرا بالنسبة إلى اقتصادات المنطقة. فقد حصلت جميع البلدان على أقل من 4 درجات وفقاً لدليل منظمة الشفافية الدولية (حسب مقياس

3 انظر: www.moibrahimfoundation.org.

4 انظر: www.govindicators.org.

من صفر إلى 10، يشكل الصفر فيه الدرجة الدنيا). وفيما يتّصل بمحاربة الفساد، كان التقدم المحرز غير كاف إذ لم يحرز أي بلد أكثر من 50 نقطة.

ولا تزال اقتصادات المنطقة غير متنوعة بما فيه الكفاية، لا سيما من حيث الصادرات، إذ يعتمد نموها على القطاعات الأولية أو الموارد الطبيعية. فصادرات الجزائر والسودان وموريتانيا، ومصر بدرجة أقل، تتركز بشكل كبير في منتجات ذات قيمة مضافة متدنية: إذ يشكل النفط والذهب والمواشي 77 بالمائة من صادرات السودان؛ والمواد الهيدروكربونية 95 بالمائة من صادرات الجزائر؛ والذهب وصيد الأسماك والحديد 78 بالمائة من صادرات موريتانيا؛ والوقود والنفط والمشتقات النفطية 48 بالمائة من صادرات مصر. في المقابل، تمكّن كل المغرب وتونس من تنويع صادراتهما بصورة نسبية، إذ تشكل السلع الإنتاجية أكثر من 16 بالمائة من صادرات كلا البلدين، والسلع الاستهلاكية أكثر من 32 بالمائة منها.

ولا تزال تنمية القطاع الخاص هي التحدي الكبير الذي يواجه اقتصادات شمال أفريقيا، وتشكل بيئة الأعمال التجارية أحد المحاور الرئيسية بالنسبة إلى حكومات المنطقة في هذا المجال. ولم يحصل إلا المغرب وتونس على مرتبة أقل من المائة من قائمة البلدان في دليل ممارسة الأعمال التجارية لعام 2016. وتراجع التصنيف العالمي للجزائر ومصر في عام 2015. وبذلت موريتانيا جهودا كبيرة لتحسين بيئة الأعمال التجارية فيها اعتباراً من عام 2013، لا سيما في مجال إنشاء المشاريع وفرص الحصول على القروض. واعتمدت حكومتها خارطة طريق جديدة لتحسين تصنيفها وفقاً لدليل ممارسة الأعمال التجارية في عام 2015.

ويشكل هذا القصور في تنويع الاقتصاد أيضا ضغطاً على الموارد المتاحة للحكومات من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنسبة إلى غالبية بلدان المنطقة، تعتمد الميزانية العامة للدولة على عدد محدود من القطاعات والموارد غير المستقرة. وقد أُحرز تقدّم في تحسين إدارة المالية العامة وتنويع الموارد، بما في ذلك الضرائب، ولكن لا يزال الكثير مما يتعين القيام به في هذا المجال. وتتجاوز حصّة إيرادات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 19 بالمائة تقريباً في جميع البلدان باستثناء السودان (7.3 بالمائة).

وأخيرا، تشكل البطالة مشكلة مستعصية في بلدان المنطقة، إذ يتجاوز معدلها 10 بالمائة في معظم البلدان. وشريحة الشباب هي الأكثر تأثراً بالبطالة فيفوق معدل البطالة في صفوفها 25 بالمائة في جميع البلدان، باستثناء المغرب (19.3 بالمائة في عام 2013).

وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، تسجّل مصر مستوى تكامل ضعيفاً ضمن اقتصادات شمال أفريقيا. فحصّتها من مجموع صادرات المنطقة تقل عن 6 بالمائة (2014) وعن 4 بالمائة بالنسبة إلى مجموع وارداتها. بالتالي، يظل الأثر المترتب على انتقال الصدمات الاقتصادية من بلدان المنطقة إلى الاقتصاد المصري أثراً محدوداً.

ووفقاً لدليل التكامل الإقليمي الأفريقي (الجدول 1)، احتلّت مصر المرتبة السابعة في أفريقيا في مجال التكامل التجاري، وهو ما يشهد على ترسّخ اقتصادها في القارة. وأتى هذا الترسّخ نتيجة انفتاح البلاد على البلدان المجاورة، على نحو ما يظهر ذلك جلياً في انتساب مصر ومشاركتها النشطة في كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وتجمّع الساحل والصحراء. والمرجح أن يزداد هذا الانفتاح مع الإعلان رسميا عن إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في حزيران/يونيه 2015 في شرم الشيخ. ومن المنتظر أن تؤدي هذه السوق المشتركة المستقبلية، وهي التي تضم 26 بلداً ونحو 600 مليون مستهلك، إلى تقوية التكامل في المنطقة وأن تشكل نقطة انطلاق تعطي دفعة لإبرام الاتفاق القاري المرتقب، فتتيح بذلك لمصر فرصاً غير مسبوقة لتنويع اقتصادها وتطويره.

الإطار 1: التكامل الإقليمي

صُمّم دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لقياس مدى احترام كل بلد إفريقي التزاماته في إطار آليات التكامل في البلدان الأفريقية، مثل خطة عام 2063 ومعاهدة أبوجا. والدليل عبارة عن مشروع مشترك بين مصرف التنمية الإفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهو يغطي الجوانب التالية: حرية تنقل الأفراد، والتكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي (تطوير سلاسل القيمة الإقليمية)، والصلات المتبادلة والهياكل الأساسية الإقليمية، وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي. ويعرض الفرع التالي معلومات عن بعض مؤشرات الدليل (راجع الملحق للمزيد من التفاصيل)[5].

5 للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على التقرير المعد عن الدليل وزيارة الموقع الشبكي المخصص له.

الجدول 1: موجز أداء مصر فيما يتعلق بأبعاد مختارة من دليل التكامل الإقليمي الأفريقي

التصنيف الإجمالي: المرتبة الثانية عشرة في تجمّع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.39)، والمرتبة الرابعة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (–الدرجة: 0.51). البلد الأفضل أداء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هو كينيا (–الدرجة: 0.57)*.

حرية تنقل الأفراد – المرتبة الثامنة والعشرون في تجمّع الساحل والصحراء (الدرجة:0.03)، والمرتبة الثامنة عشرة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الدرجة: 0.03). البلد الأفضل أداء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هو سيشيل (الدرجة:0.70)	التكامل التجاري – المرتبة الثانية في تجمّع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.82)، والمرتبة الثانية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الدرجة: 0.9). البلد الأفضل أداء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هو زامبيا (الدرجة: 1)	التكامل الإنتاجي – المرتبة السادسة في تجمّع الساحل والصحراء (الدرجة:0.43)، والمرتبة الأولى في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الدرجة: 0.76).	الهياكل الأساسية – المرتبة التاسعة في تجمّع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.33)، والمرتبة الرابعة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الدرجة: 0.9). البلد الأفضل أداء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هو سيشيل (الدرجة: 0.71)	التكامل المالي وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي – المرتبة الحادية والعشرون في تجمّع الساحل والصحراء (الدرجة: 0.32)، والمرتبة الحادية عشرة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الدرجة: 0.35). البلد الأفضل أداء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هو سيشيل (العلامة 0.5-)

حرية تنقل الأشخاص

لا يعتبر أداء مصر جيداً في مجال حرية تنقل الأفراد. إذ يُسمح لمواطني سبع دول أفريقية فقط بالدخول إلى مصر دون تأشيرة دخول أو بتأشيرة تُمنح عند الوصول، وهو ما يضع مصر في المرتبة الثالثة والأربعين في تصنيف البلدان بحسب هذا المؤشر (المصدر: اتحاد النقل الجوي الدولي، وشركة ماكينزي، ومواقع إنترنت وطنية). وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لم توقّع مصر أيا من البروتوكولات المتعلقة بحرية تنقل مواطني البلدان الواقعة في مناطق الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، *2012*؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، *2013*؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، *2015*).

* التصنيف القاري الذي يمكن من خلاله مقارنة أداء جميع البلدان الأفريقية المنتمية إلى كافة الجماعات الاقتصادية الإقليمية، يجري حاليا تطويره في سياق دليل التكامل الإقليمي الأفريقي وتمهيدا لإدراجه في التحديث المقبل لهذا الموجز القطري.

التكامل التجاري

يبدو أن مصر أحرزت تقدماً كبيراً نحو إزالة الحواجز الجمركية المفروضة على الواردات بين بلدان الجماعة الاقتصادية الإقليمية الواحدة، إذ يبلغ متوسط التعريفة الجمركية التي تطبقها مصر على الواردات من تجمّع الساحل والصحراء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي 0.1 بالمائة فقط (شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، 2015؛ مركز التجارة الدولية، 2015). وتحقّق مصر أيضاً أداءً جيداً في تأمين تسهيلات للتجارة، فقد تبوّأت المرتبة الثامنة في أفريقيا من حيث دليل سهولة التبادل التجاري عبر الحدود، بحسب دليل ممارسة الأعمال التجارية الصادر عن البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تحتل مصر ثاني أعلى مرتبة في مجال التكامل التجاري مع بلدان القارة الأخرى، ولا تسبقها سوى جنوب أفريقيا. ويدلّ هذا الأمر على درجة عالية من التخصّص بين مصر وجيرانها.

بيد أن هذه الجهود لا تنعكس على الحجم الحقيقي للمبادلات التجارية بين دول الجماعة الاقتصادية الإقليمية الواحدة عند النظر إليها كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. ففي تجمّع الساحل والصحراء، تحتل مصر المرتبة الدنيا من حيث حصّة الواردات بين دول المنطقة في ناتجها المحلي الإجمالي. أما في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، فتصنّف مصر في المرتبة ما قبل الأخيرة. وبما أن مصر تطبق تعريفات جمركية منخفضة على المبادلات التجارية مع دول المنطقة ويرتفع مستوى تكاملها مع باقي دول القارة وتنخفض تكلفة معاملاتها العالمية، فمن المفترض أن يكون ذلك دليلا على أن التكاليف التجارية غير المتعلقة بالتعريفات داخل المنطقة قد تكون أعلى من تلك المطبقة مع باقي دول العالم. وربما يُعزى ذلك إلى ارتفاع تكلفة نقل البضائع عبر البرّ بين مصر والدول الأفريقية، وهو ما يشير بدوره إلى أن تعزيز الواردات بين دول المنطقة الواحدة سيقتضي من مصر التركيز على تسهيل التجارة وعلى الهياكل الأساسية في الممرّات البرية التي تصلها بالمنطقة المحيطة بها (مصادر وطنية؛ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، *2015*؛ إحصاءات الأونكتاد، *2015*).

وترتفع حصّةُ الصادرات إلى دول الجماعات الاقتصادية الإقليمية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر. فحصّة صادراتها إلى بلدان تجمّع الساحل والصحراء في ناتجها المحلي الإجمالي تؤهلها لاحتلال المرتبة الحادية عشرة بين الدول الأعضاء في تلك الجماعة التي توافرت بيانات بشأنها. أما من حيث حصّة صادراتها إلى دول السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في ناتجها المحلّي الإجمالي، تحتل مصر المرتبة التاسعة بين سبع عشرة دولة عضوا في السوق المشتركة توافرت بيانات بشأنها (مصادر وطنية؛ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، 2015).

التكامل الإنتاجي

يبدو أن مصر تتمتع بتكامل أمامي قوي مع سائر دول المنطقة. فهي تصدر إلى تجمّع الساحل والصحراء أكبر كمّية من السلع الوسيطة من ناحية القيمة، مقارنة بغيرها من دول الجماعة التي توافرت عنها بيانات، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة من حيث حجم صادراتها من السلع الوسيطة إلى الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفيما يتعلق باستيراد السلع الوسيطة، تستورد مصر من منطقة تجمّع الساحل والصحراء تاسع أكبر كمية من واردت هذه السلع في المنطقة مقارنةً بأعضاء الجماعة الآخرين، وهي تحتل المرتبة الخامسة بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي من حيث حجم وارداتها من المنطقة. وبالنظر إلى حجم الاقتصاد المصري مقارنة مع اقتصادات المنطقة، تشير هذه الأرقام إلى أن التكامل الخلفي للبلد مع سلاسل القيمة الإقليمية ليس بقوة تكامله الأمامي معها (شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، 2015).

الهياكل الأساسية

تحتل مصر المرتبة التاسعة في القارة من حيث سعة النطاق الترددي للإنترنت للفرد الواحد، وذلك حسب أحدث البيانات المتوافرة *(عام 2013)*، وتقدر هذه السعة بحوالي *2* ميغابايت في الثانية للفرد. وستساهم هذه الأرقام في دعم قدرة المصريين على التواصل مع الدول الأفريقية، بما في ذلك تجارة الخدمات. وتتبوأ مصر أيضاً خامس أعلى مرتبة من حيث نصيب الفرد من صافي القدرة على إنتاج الكهرباء، ويبلغ *0.3* ميغاواط/ ساعة للفرد في السنة. ويعتبر الحصول على الكهرباء أمراً أساسياً للقطاع الصناعي الذي يُرجّح أن يكون تطويره عاملا محفزا للتبادل التجاري فيما بين الدول الأفريقية *(مصدر وطني؛ شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، 2015)*.

ويمكن الحصول على معلومات عن أداء مصر فيما يتصل بالتكامل المالي من حيث تقارب سياسات الاقتصاد الكلّي من الموقع المخصّص لدليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

وبشكل عام، يبدو أن مصر تبلي بلاءً حسناً في معظم أبعاد التكامل الإقليمي المشمولة بالدليل، وإن كان عليها أن تبذل مزيدا من الجهد في مجالَي حرية تنقل الأفراد وتسهيل التبادل التجاري الإقليمية عبر ممرات النقل البرية.

3

الأداء الاقتصادي

1.3. النمو الاقتصادي

أصاب الاقتصاد المصري الوهن من جراء الاضطرابات الاجتماعية التي شهدها عام 2011 وأثرت سلباً على الاقتصاد الوطني، لا سيّما بسبب انعدام الاستقرار على الصعيدين السياسي والأمني مما أدّى من جهة إلى انخفاض كبير في إيرادات قطاع السياحة وقناة السويس ومن جهة أخرى إلى تجميد الاستثمارات الخاصة أو تأجيلها على أقل تقدير.

وحقّق نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.7 بالمائة خلال الفصول الثلاثة الأولى من السنة المالية 2015-2014. ومن ناحية العرض، نتج هذا النمو عن قطاع الصناعة باستثناء قطاعات المواد الهيدروكربونية والسياحة والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والزراعة، في حين كانت مساهمة الخدمات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي سالبة (الشكل 2). أما من ناحية الطلب، فما زال الانتعاش المالي يدفع قدما باستهلاك الأسر المعيشية والإنفاق الحكومي، اللذين ساهما في النمو بمعدل 4.8 نقاط (الشكل 2).

الشكل 2 : توزيع النمو ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحسب قطاع النشاط (بالنسبة المئوية)، 2014

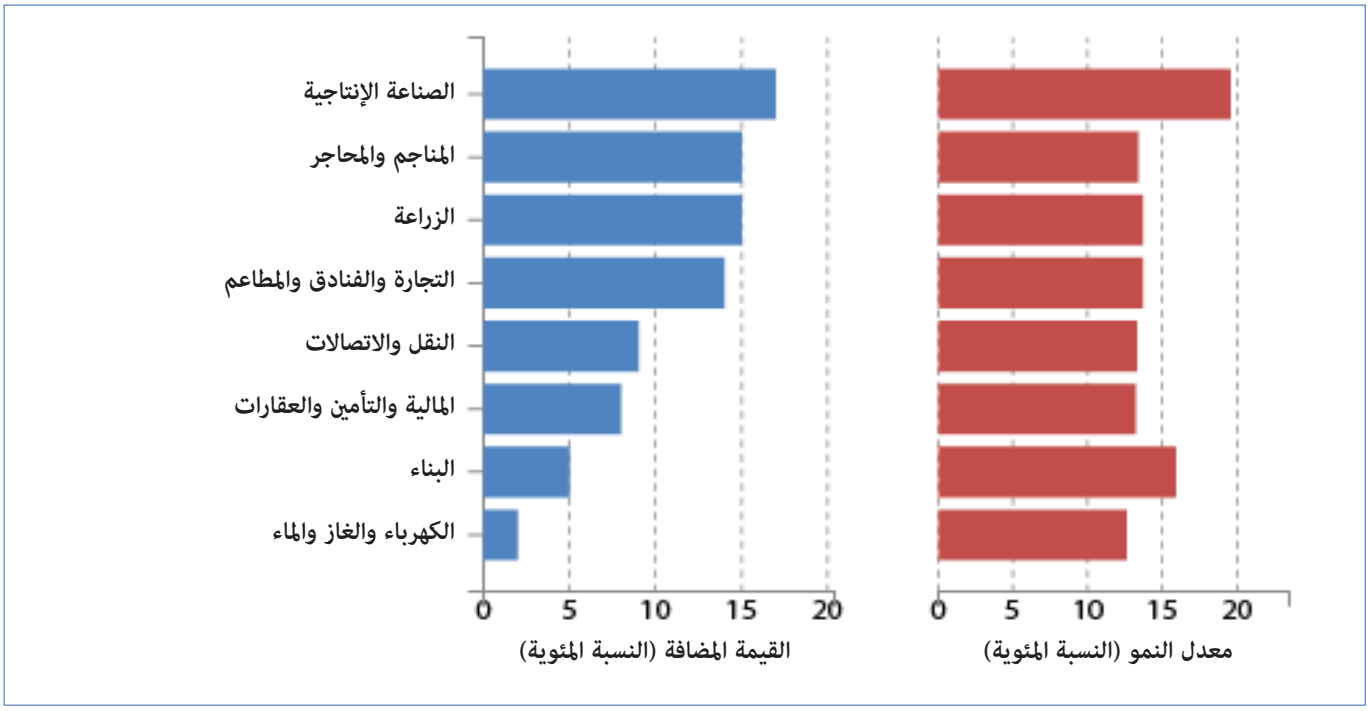

المصدر: وزارة المالية، *2015*.

تحوّل قطاعي طفيف

أما فيما يتعلق بالتحول الهيكلي، فبالرغم من تجاوز متوسط النمو نسبة 5 بالمائة خلال الفترة التي امتدت بين عامَي 2004 و2010 (إذ بلغ متوسط النمو نسبة 7 بالمائة بين عامَي 2005 و2008، وانخفض إلى نسبة 4.9 بالمائة بين عامَي 2009 و2010 بسبب الأزمة المالية)، لم تنجح مصر في إحداث تحوّل هيكلي حقيقي في اقتصادها الذي لا تزال تهيمن عليه قطاعات لم تحقق في مجال الإنتاجية إلا مكاسبضعيفة نسبياً.

وأظهرت دراسة حصة كل قطاع من القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي حدوث تحول قطاعي طفيف. فلا يزال قطاعا الزراعة والتعدين يستأثران بالحصة الكبرى من الاقتصاد المصري، إذ شكلا معا نسبة 30 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 و29 بالمائة منه في عام 2006 (الشكل 3). ويظل التحول الهيكلي للاقتصاد هو الرهان الأكبر في مصر. وقد شرعت الحكومة، إدراكا منها لأهمية هذا الرهان، في إصلاح في بيئة الأعمال التجارية، فأطلقت في آذار/مارس 2014 «المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة)» بهدف تحفيز الاستثمار وإنشاء الشركات. بيد أن السياق الأمني والاضطرابات السياسية دفعا المستثمرين إلى التريث وترقب الأمور. وتراجع بالفعل تصنيف مصر في إطار دليل ممارسة الأعمال التجارية بين عام 2015 (المرتبة 126) وعام 2016 (المرتبة 131).

بيد أن توسيع قناة السويس إلى جانب اكتشاف أكبر حقل للغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط (850 مليار متر مكعّب، أي ما يعادل 5.5 مليار برميل من النفط) في آب/أغسطس 2015 سيؤديان ليس إلى تغيير سيناريو الطاقة في مصر كلياً فحسب، بل سيؤثران تأثيراً كبيراً على تنمية القطاعات الصناعية أيضاً، لا سيما تلك التي تستهلك كمية كبيرة من الطاقة.

الشكل 3 : توزيع مكوّنات الطلب ومعدل نمو حصتها في الناتج المحلّي الإجمالي (بالنسبة المئوية)، عام 2014

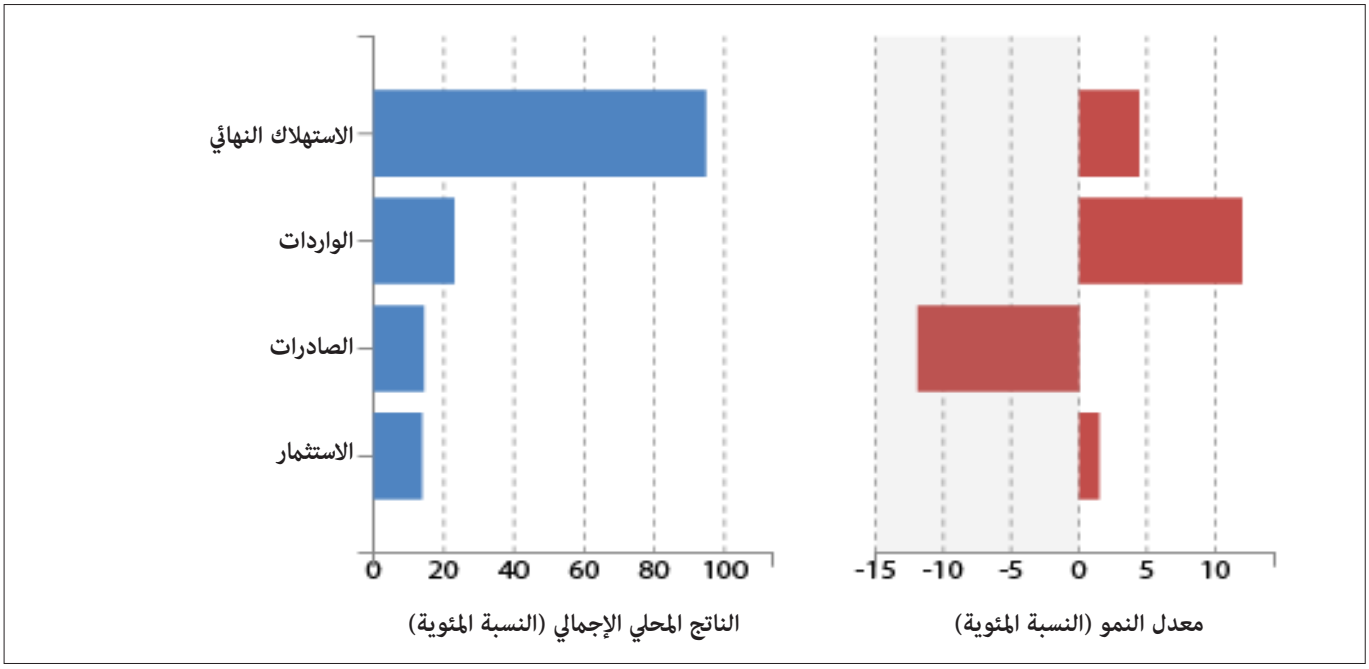

المصدر: وزارة المالية، *2015*.

2.3. مقارنة التوقّعات الاقتصادية

الهدف من تقييم نوعية التوقعات الاقتصادية هو تزويد صانعي القرار السياسي بمعلومات عن مدى موثوقية التنبؤات المتعلقة بإحصاءات الاقتصاد الكلي التي تعدها الهياكل الوطنية والدولية، بغية توجيههم بشكل أفضل في مجال صياغة استراتيجيات التنمية وتنفيذها. وتُستمد البيانات اللازمة لإجراء هذا التقييم من مصادر وطنية ودولية. وفيما يتعلق بمصر، يرتكز التحليل المعروض هنا إلى ثلاثة متغيرات تتعلق بالاقتصاد الكلي هي معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، ورصيد الحساب الجاري؛ ويعتمد التحليل على بياناتٍ مستمدة من مصرف التنمية الأفريقي ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست وصندوق النقد الدولي تتناول الفترة 2008-2014. وقد استخدمنا أيضا بيانات من إعداد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي (2001-2012) والتضخم (2005-2012). ولكننا لم نستطِع استخدام بيانات صادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تقييم الحساب الجاري لعدم إعداد الإدارة تقييماً لها.

الإطار 2: التوقعات الاقتصادية الخاصة بمصر

يقدّم عدد من المؤسسات توقّعات حول النمو الاقتصادي في مصر. ومن هذه المؤسسات مصرف التنمية الأفريقي، ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست، وصندوق النقد الدولي. ويُذكر في هذا الإطار أن توقّعات صندوق النقد الدولي لعام 2014 (2.3 بالمائة) كانت هي الأكثر تفاؤلا، في حين تتوقع وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست نسبة أقل من النمو تبلغ 2.0 بالمائة (الشكل 4). وتراوحت التوقّعات التي قدمتها هذه المؤسسات كلها حول نسبة 2.8 بالمائة تقريباً للفترة الممتدة بين عامَي 2009 و2014، باستثناء عام 2009 (الشكل 4). وقد دارت جميع التوقّعات التي أعدتها تلك المؤسسات عموما حول نسبة 2.8 بالمائة بالنسبة للفترة 2009 - 2014. ومع ذلك يشكل عام 2009 استثناءً (الشكل 4). ففي ذلك العام، كانت التوقعات الأكثر تفاؤلا تناهز 7.1 بالمائة بالنسبة إلى وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست، في حين بلغت نسبة 3.5 بالمائة حسب توقعات مصرف التنمية الأفريقي.

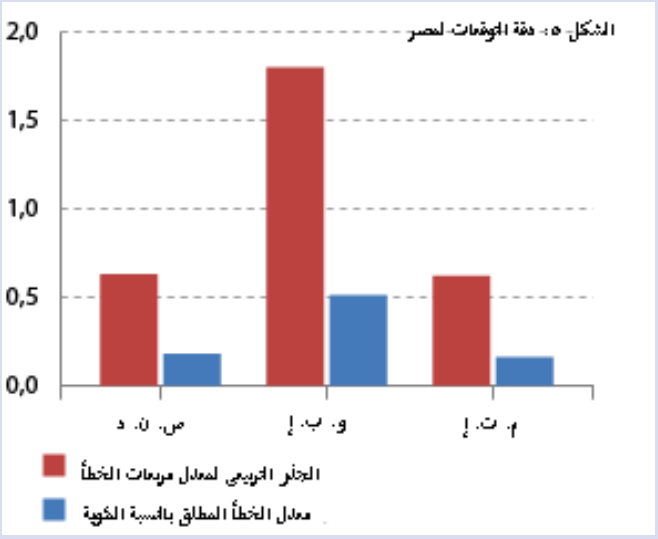

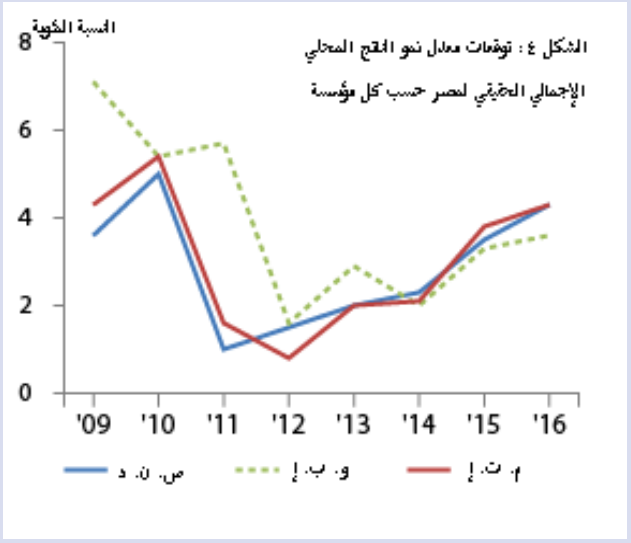

المصدر: **اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، 2015.**

ويعتبر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ ومتوسط الخطأ المطلق بالنسبة المئوية مقياسين شائعين لتقييم دقة التوقّعات. فكلما ارتفعت قيمة هذين المقياسين، قلّت دقة التوقّعات. وعلى هذا الأساس تقدم وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونميست التوقّعات الأفضل لما سيكون عليه معدّل النمو. ولكن بشكل عام، تتفاوت التوقعات المتعلقة بمعدّل النمو عن الواقع بفعل نسبة الخطأ المرتفعة في التوقعات.

ما مدى دقّة هذه التوقّعات؟ يشيع استخدام الانحراف المعياري ومتوسط الخطأ المطلق لتقييم التوقعات. وبشكل عام، كلما ارتفعت قيمة هذين الخطأين، قلّت دقة التوقعات. ويدلّ تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن التوقّعات الأدقّ 2008 - 2014 هي تلك التي قدّمها مصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي (الشكل 5). غير أن هامش الخطأ في تقديرات التوقّعات ضئيل جداً، مما يؤكّد أن المؤسسات الثلاث قدمت توقّعات متشابهة الدقة.

3.3. السياسة النقدية

أولى علامات الاستقرار على مستوى التضخم

بلغ التضخّم معدلاً نسبته 11.9 بالمائة لعام 2015 (الشكل 6) بعد أن كان مستواه 10.1 بالمائة في العام السابق. غير أن معدّل التضخم الأساسي[6] (*core inflation*) ظل ثابتا عند نقطة تناهز 8 بالمائة. وفي المقابل، انخفضت الضغوط التضخمية المرتبطة بشكل أساسي بالطاقة. وفي تموز/يوليه 2015، وفي إطار سياسة ضبط الأوضاع المالية، رفعت الحكومة سقف الأسعار المفروضة (على الكهرباء، والمياه، والنقل العام)[7]. وهذا ما يفسّر ارتفاع الأسعار الشهري بنسبة 0.7 بالمائة في شهر حزيران/يونيه 2015، ثم تراجعها بنسبة 0.7 بالمائة في شهر تموز/يوليه 2015.

الشكل 6 : معدل التضخم السنوي في مصر وشمال أفريقيا، 2011 - 2015

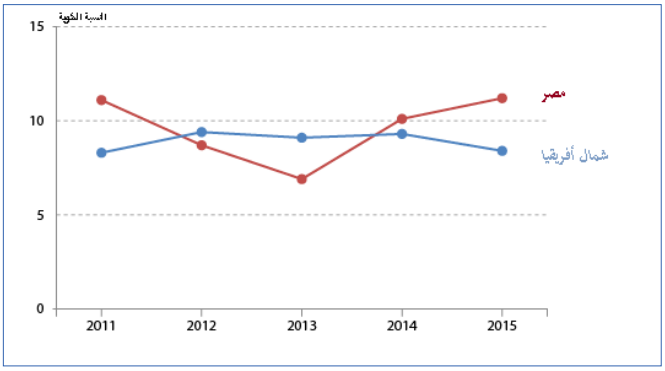

المصدر: وزارة المالية، *2015*.

سياسة نقدية مطواعة

واجهت السياسة النقدية صعوبةً مزدوجة إذ كان عليها أن تلبي الاحتياجات التمويلية للدولة وأن تحتوي التضخم في الوقت نفسه. وكان لتوقعات تباطؤ التضخم، لا سيما بفعل انخافض أسعار الطاقة، وتوقعات حدوث تحسن في معدل النمو أثرهما في دفع البنكَ المركزي المصري إلى الحفاظ على ثبات معدّل الفائدة المرجعية حتى أواخر تموز/يوليه 2015 (9.75 بالمائة). وفي كانون الثاني/يناير 2015، خفض البنك المركزي المصري معدّل الفائدة المرجعية بمقدار 50 نقطة أساس ليتماشى مع النمو وبسبب تراجع نسبة التضخم في نهاية عام 2014.

وبقيت معدلات الفائدة المرتفعة تلقي بثقلها على قروض القطاع الخاص (ارتفعت نسبة القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص بنسبة 8.5 بالمائة فقط مقابل 24 بالمائة بالنسبة للقطاع العام)، فحَدّت بالتالي من ارتفاع الطلب والضغوط التضخمية. وسيتمكّن بالتالي البنك المركزي المصري من إرخاء السياسة النقدية في الأشهر المقبلة لدعم إعادة انطلاق الأنشطة الاقتصادية.

تراجع القدرة التنافسية مع الخارج على الرغم من انخفاض القيمة الاسمية

منذ عام 2010، ساهم التضخم في التعويض عن انخفاض القيمة الاسمية للجنيه المصري مقابل الدولار (25 بالمائة)، وهو ما أدّى إلى تحقيق زيادة في قيمة النقد الحقيقية. وبالتالي، ارتفع سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري حوالي 28 بالمائة مقارنة بالمعدل الذي حققه في السنوات الخمس عشرة الماضية[8]. فأثر ذلك تأثيراً كبيراً على قدرة الاقتصاد المصري التنافسية مع الخارج.

ورغم المخاوف من ارتفاع نسبة التضخم، عمدت الحكومة المصرية إلى خفض قيمة الجنيه المصري في تشرين الأول/أكتوبر لمواجهة انخفاض احتياطيها من العملات الأجنبية (الذي تراجع إلى ما يعادل أقل من ثلاثة أشهر من الواردات في أيلول/سبتمبر 2015)، فبات سعر صرفه يساوي 7.93 جنيهات مصرية للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة. وتأمل الحكومة أن يكون لذلك أثر إيجابي على الصادرات وعلى الاستثمار المباشر الأجنبي.

6 باستثناء أسعار السلع العادية (الوقود، والكهرباء، والتبغ) وأسعار السلع التي تتبدل بحسب المواسم (الفاكهة والخضر خصوصاً).

7 ارتفاع نسبته 21.2 بالمائة و14.3 بالمائة و10.7 بالمائة على التوالي.

8 المصدر: صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة، 2014.

4.3. المالية العامة

عملت الدولة على تشديد السياسة المالية بهدف الحدّ من الاستدانة وخفض نسبة العجز إلى 10 بالمائة في عام 2015، إذ كان العجز قد وصل إلى 239.7 مليار جنيه مصري، أي 13.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012-2013 بسبب زيادة الإنفاق الحكومي بغية تحفيز النمو (الشكل 7). غير أن العجز ارتفع إلى نسبة 10.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين تموز/يوليه 2014 وأيار/مايو 2015.

الشكل 7: الأرصدة العامة للخزانة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، 2011 - 2015

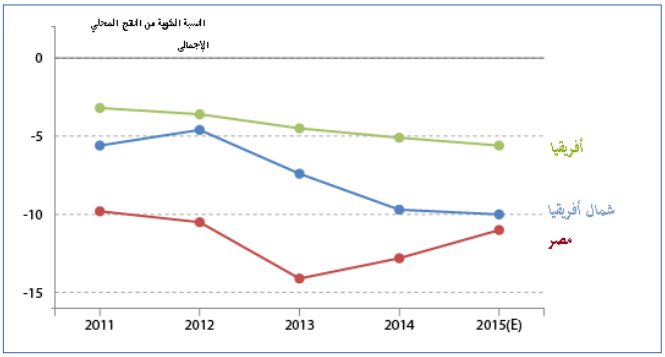

المصدر: وزارة المالية، تموز/يوليه 2015.

وتمكنت الحكومة المصرية من الحدّ من ازدياد العجز في الميزانية على الرغم من ارتفاع النفقات (لا سيما مع ارتفاع الرواتب بنسبة تزيد على 17 بالمائة في الفترتين 2013-2014 و2014-2015)، ومردّ ذلك بشكل خاص إلى توسيع إيرادات الدولة. فقد ارتفعت إيرادات الميزانية بنسبة 3.6 بالمائة خلال الفترة تموز/يوليه 2014 - أيار/مايو 2015. وأتى هذا الارتفاع نتيجة للإصلاحات الضريبية التي بادرت الدولة إلى تنفيذها في السنة المالية 2014-2015، وأهمها: '1' توسيع الوعاء الضريبي، '2' فرض ضرائب على الملكية، '3' فرض ضريبة قدرها 10 بالمائة على القيمة المضافة وعائدات الأسهم، '4' فرض ضريبة إضافية بنسبة 5 بالمائة على دخل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذي يتجاوز مليون جنيه مصري، '5' زيادة الضرائب المفروضة على الكحول (200+ بالمائة في المتوسط) والسجائر (+ 50 بالمائة).

وهكذا تتوقع الحكومة ارتفاع عائدات ميزانية الفترة 2014-2015 بما يقرب من 548.6 مليار جنيه مصري، أي بنسبة 62 بالمائة مقارنة بالإيرادات المحققة في السنة المالية 2013-2014 (وزارة المالية)[9]. وستنشأ هذه الزيادة بشكل أساسي عن الارتفاع المتوقع في الإيرادات الضريبية، التي ستقفز من 212.9 مليار جنيه مصري في عام 2013-2014 إلى 364.3 مليار جنيه مصري في عام 2014-2015. أما من ناحية الإنفاق، فتتوخى الميزانية ارتفاع النفقات إلى 789.4 مليار جنيه مصري مقابل 519 مليار جنيه مصري في السابق. وتساهم زيادة تكلفة الأجور في ارتفاع الإنفاق هذا بحصة نسبتها 21 بالمائة، فيما تبلغ حصة فوائد الدَين فيها نسبة 22 بالمائة وحصة أشكال الدعم والإنفاق الاجتماعي نسبة 35 بالمائة.

وأخيراً، يبقى الدين العام مرتفعاً ويشكّل حالياً نسبة 90 بالمائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي (89.7 بالمائة في آذار/مارس 2015، مقابل 90.4 بالمائة في آذار/مارس 2014). ويطرح المستوى الذي وصل إليه الدَّين مخاطر أبرزها ما يرتبط بالنمو (ارتفاع حجم الدين في ميزانية الدولة) وبتراجع قيمة الجنيه المصري (ارتفاع تكلفة الدين الخارجي). ومع ذلك ينخفض مستوى المخاطر بفعل الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الإيرادات المالية والسيطرة على الإنفاق. وسيسمح استئناف النمو بتقليل حجم الدين من الناتج المحلي الإجمالي. ويتألّف معظم الدَّين من أموال اقترضتها الدولة المصرية من مستثمرين محليين. أما الدين الخارجي، فشكّل نسبة 16 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014؛ وهو ما يقلّل من خطر تعرّض الاقتصاد المصري لصدمة خارجية تؤثر عليه سلباً. وبالتالي لا يمثل حجم الدين المصري مصدر خطر كبير على المديين القصير والمتوسط.

9 هذه الأرقام مستمدة من الميزانية المتوقعة للفترة 2014-2015، إذ أن بيانات الميزانية المحققة غير متوافرة.

5.3. الاستثمار

حقّق الاستثمار ارتفاعاً نسبته 9.2 بالمائة في النصف الأول من السنة المالية 2015-2014، بعد أن شهد انكماشاً نسبته 6.3 بالمائة في النصف الأول من عام 2014-2013. ويعاني قطاع الاستثمار الخاص من آثار مزاحمة الإنفاق الحكومي له. فقد زادت حصة الائتمان المقدم إلى القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 50 بالمائة في عام 2014، بينما تراجعت حصة ائتمان القطاع الخاص فيه من 40 بالمائة في عام 2008 إلى 25 بالمائة في عام 2013). ناهيك عن أن بيئة الأعمال التجارية لا تتسم بقدر كبير من التنافسية.وفي عام 2015، صُنفت مصر في المرتبة 112 في إطار دليل ممارسة الأعمال التجارية.

وحقّقت نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي في الاستثمارات الداخلية في مصر ارتفاعاً من جديد بعد أن شهدت تراجعاً من 25.7 بالمائة في عام 2008 إلى حوالي 3 بالمائة في عام 2011 بسبب عدم الاستقرار السياسي. وواصل هذا المعدل الارتفاع منذ عام 2012، حيث سجل نسبة 17.7 بالمائة في عام 2015 (الشكل 8).

الشكل 8 : نسبة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار المباشر الأجنبي إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، 2010-2014

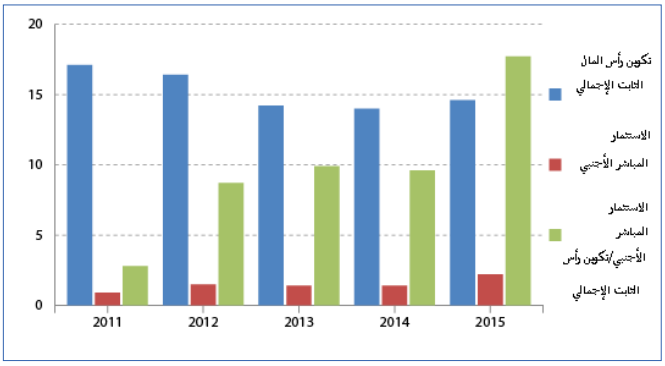

المصدر: وزارة المالية، *2015*.

6.3. ميزان المدفوعات والمبادلات الخارجية

يبقى وضع مصر على المستوى الخارجي هشاً ومعتمداً على التمويل الآتي من دول الخليج (أكثر من 2.4 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة) والاستثمار المباشر الأجنبي (أكثر من 5.7 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة). وبلغ عجز رصيد الميزان الجاري 4 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2015 حسب البنك المركزي المصري (الشكل 9).

الشكل 9 : تطوّر الأرصدة الرئيسية للحساب الجاري (بمليارات الدولارات من دولارات الولايات المتحدة)، 2014 - 2010

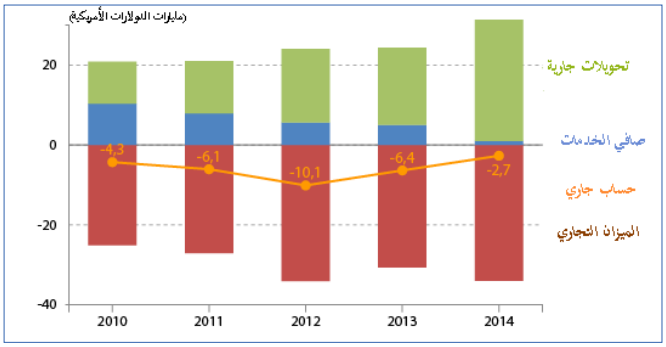

المصدر: البنك المركزي المصري، *2015*.

وبين تموز/يوليه 2015 وآذار/مارس 2015، بلغ عجز الميزان الجاري 8.4 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة أي 2.85 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، حسب ما صرحت به وزارة المالية. ويعود سبب هذا العجز بشكل أساسي إلى تراجع في رصيد الميزان التجاري بنسبة 8.8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي من جراء الانخفاض في صادرات النفط.

وفي عام 2014، بلغ حجم صادرات السلع المصرية أكثر من 25 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بانخفاض ملحوظ نسبته 5 بالمائة، في حين تخطّى حجم الواردات 64 مليار من دولارات الولايات المتحدة مسجلا نمواً سنوياً فاق 12 بالمائة مقارنة بعام 2013. وتفاقم العجز الهيكلي في الميزان التجاري، إذ تجاوز

38 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتراجع معدل تغطية الصادرات للواردات من 47 بالمائة في عام 2013 إلى 39 بالمائة في عام 2014. وشكّلت صادرات النفط ومشتقاته 35 بالمائة من الصادرات في عام 2014 (الشكل 10). أما السلع المصّنعة فاستأثرت بنسبة 34.6 بالمائة من إجمالي الواردات في عام 2014.

الشكل 10 : هيكل الصادرات بالنسبة إلى إجمالي الصادرات (نسبة مئوية)، 2014

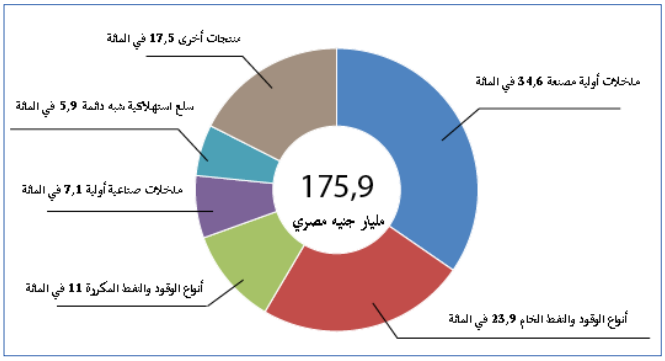

المصدر: وزارة المالية، *2015*.

الشكل 11 : هيكل الواردات بالنسبة إلى إجمالي الواردات (نسبة مئوية)، 2014

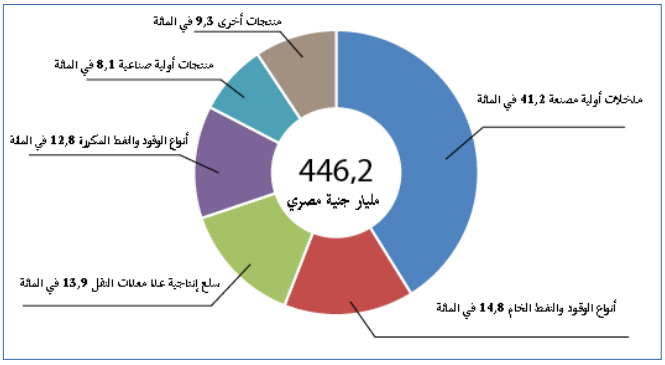

المصدر: وزارة المالية، *2015*.

ورغم تسجيل انخفاض ملحوظ في الإنتاج الوطني للهيدروكربونات في السنوات الماضية، ظل النفط والغاز من المنتجات الرئيسية المصدّرة، في حين كانت إيرادات السياحة المصدر الأساسي لعائدات قطاع الخدمات. وتؤمن قناة السويس أيضاً عائدات سنوية ثابتة تناهز 5 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومن المفترض أن تتحسّن الإيرادات عند البدء بتشغيل التفريعة الجديدة التي ستسمح للسفن الأكبر حجماً بالمرور عبر القناة فتقلّص بذلك فترة الإبحار من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر من 23 ساعة إلى 11 ساعة. ومن المتوقع أن تصل هذه الإيرادات إلى 13.2 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة مع حلول عام 2023.

أما حساب رأس المال، فسجل ارتفاعاً قدره 7 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ازدياد الاستثمار المباشر الأجنبي (5.7+بالمائة، أي 1.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي) (الشكل 12).

الشكل 12 : تطوّر حساب المعاملات المالية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)، 2010 - 2014

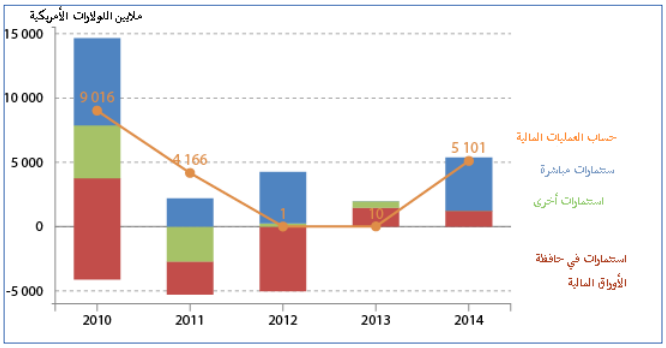

المصدر: البنك المركزي المصري، *2015*.

4

التنمية الاجتماعية

1.4. السكّان

اتجاهات الحالة الاجتماعية والديموغرافية

التنمية البشرية

منذ ثمانينيات القرن الماضي، تمكّنت مصر بفضل الاستثمارات الحكومية الثابتة في قطاعات الصحة والتعليم والتغذية من الحدّ بصورة ملحوظة من العجز الذي عانت منه في مجال التنمية البشرية، إذ ارتفع دليل التنمية البشرية فيها من 0.452 في عام 1980 إلى 0.621 في عام 2000 مسجلاً أخيراً معدّل 0.682 في عام 2014 (الشكل 13)[10]. واحتلت مصر في عام 2014 المرتبة العاشرة بعد المائة ضمن 187 دولة مسجلة في دليل التنمية البشرية، بعد ليبيا التي احتلت المرتبة الخامسة والخمسين وتونس في المرتبة التسعين والجزائر في المرتبة الثالثة والتسعين.

الشكل 13: تطور دليل التنمية البشرية، 1980 - 2014

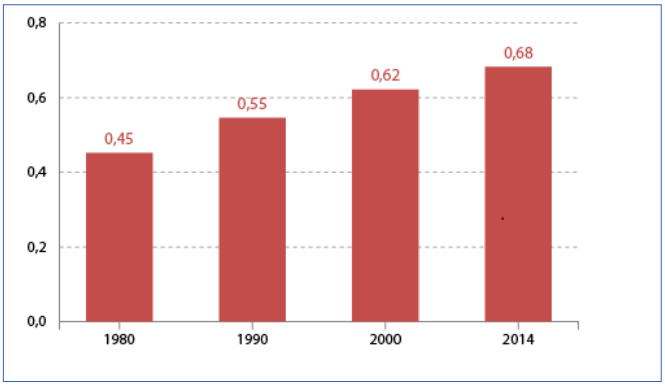

المصدر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *2015*.

10 تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (2015)

التطور الديموغرافي

مع بلوغ معدل النمو السكاني نسبة 1.6 بالمائة في عام 2015، سيتجاوز عدد سكان مصر المائة مليون بحلول عام 2030. وسيؤدي هذا الأمر إلى نشوء ثلاثة تحديات جوهرية للتنمية هي: '1' الفقر، حيث إن نسبة 26.3 بالمائة من المصريين كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام 2015، '2' نسبة البطالة المرتفعة من الناحية الهيكلية (12.8 بالمائة) في عام 2015، لا سيما بين الشباب (38.9 بالمائة) والنساء (24.5 بالمائة) ، '3' أوجه انعدام المساواة الشديدة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية (الشكل 14). وسيواجه البلد تحديات جديدة على المديين المتوسط والبعيد، منها انتشار عدد من الأمراض المكلفة للغاية الناجمة عن شيخوخة السكان وتبدل نمط العيش (ازدياد السِمْنة) .

الشكل 14 : التطوّر السكاني بحسب الشريحة العمرية (نسبة مئوية من مجموع السكان)، 1996 و2006 و2015

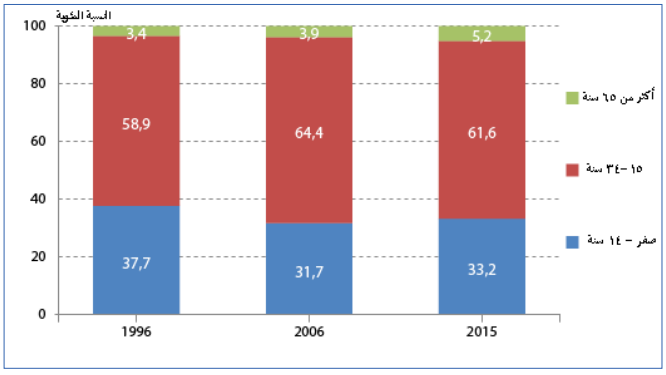

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، *2015*.

2.4. الفقر والبطالة

اتجاهات الفقر والبطالة

الفقر المستمر

نجحت مصر بين عامَي 1990 و2000 في التقليل بشكل ملحوظ من عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، إذ انخفض معدل انتشار الفقر من 25 بالمائة في عام 1990 إلى 16.7 بالمائة في عام 2000 (الشكل 15). غير أن الفرق ما بين المناطق الحضرية والريفية واضح المعالم، ففي المناطق الحضرية انخفضت نسبة الفقر إلى النصف فيما كان الانخفاض بنسب أقلّ في الأرياف.

الشكل 15 : التغير في انتشار حالة الفقر النقدي وفي معدلِ النمو للفرد

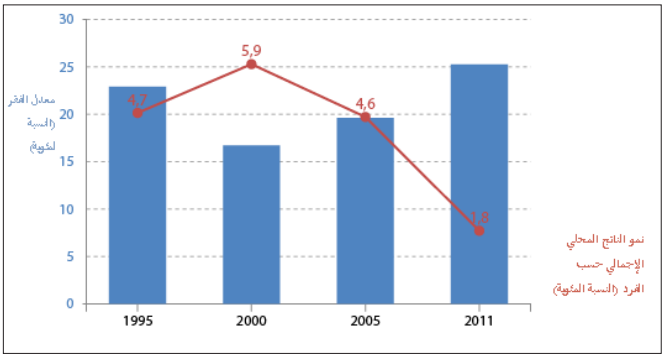

المصدر: بيانات الدراسة الاستقصائية المجراة عن استهلاك الأسر المعيشية ومصروفاتها في عام *2011*، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط، *2014*.

وابتداء من عام 2005، عادت معدلات الفقر إلى الارتفاع نتيجة لتعاقب عدد من الأزمات هي: الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط بين عامَي 2004 و2008، والزيادة الكبيرة في أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي ابتداء من عام 2010، وأخيراً الاضطرابات الاجتماعية التي شهدها البلد منذ عام 2011، ويضاف إلى كل ما سبق عودة المتعجّلة لأكثر من 300 ألف مصري كانوا يعملون في ليبيا.

الإقصاء البشري: عائق أمام التقدم الاجتماعي

يرتكز دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا[11] على ستة مجالات مهمّة من الرفاه الاجتماعي، ويهدف إلى قياس التفاوت المسجل في كل مجال من هذه المجالات [12] بين الأشخاص الذين يستفيدون بشكل كامل من التنمية وأولئك الذين يتم إقصاؤهم. ويعتبر دليل التنمية الاجتماعية أيضا وسيلة لقياس ظاهرة الإقصاء حسب المناطق الجغرافية أو محل الإقامة بل وحسب نوع الجنس. وتدلّ دراسة المجالات الستة التي تؤلّف هذا الدليل أن مصر أحرزت تقدماً في عدد من المجالات المذكورة منها على سبيل المثال معدل وفيات الرضع وحديثي الولادة، ونقص التغذية المزمن لدي الأطفال دون سن الخامسة، والإلمام بالقراءة والكتابة، وأخيراً الأجَل المتوقع لمن هم فوق الستين. بيد أنها واجهت أيضاً تراجعاً في عدد آخر من المجالات، منها بطالة الشباب (15 - 24 سنة) ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (الجدول 2).

11 وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذا الدليل الذي يُنتظر أن يتيح للدول الأعضاء إمكانية تقييم التطور الذي أحرزته في مجال الحدّ من الإقصاء البشري.

12 نسبة وفاة الرضع وحديثي الولادة، ونقص التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، وبطالة الشباب (15-24 سنة)، والنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، والأجل المتوقع لمن هم فوق الستين.

الجدول 2 : تطور نسبة الإقصاء البشري بحسب المجالات

الأجل المتوقع لمن هم فوق الستين			الفقر بين الشباب			
(الأعوام)	2006	2014	2009	2013	2000	2011
على الصعيد الوطني	67.8	71.1	25.6	34.2	16.7	25.26
الحضر	غ/م	غ/م	36.6	41.6	9.3	11
الريف	غ/م	غ/م	18.6	29.4	22.1	28.9
الرجال	66.5	69.7	15.7	28.7	غ/م	غ/م
النساء	69.1	72.5	56.2	52.2	غ/م	غ/م

	وفيات حديثي الولادة (النسبة المئوية)		نقص التغذية (النسبة المئوية)		الإلمام بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)	
	2000	2014	2000	2008	2006	2013
على الصعيد الوطني	24	14	23	29	70.3	74.9
الحضر	26.5	13	غ/م	غ/م	79.6	80.9
الريف	30.5	18	غ/م	غ/م	62.9	68.8
الرجال	32.6	17	غ/م	غ/م	77.6	81.5
النساء	25.2	15	غ/م	غ/م	62.5	66.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتُظهر هذه الأرقام فرقاً واضحاً بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتتركّز ظاهرة الإقصاء في المناطق الريفية خصوصا.

معدل بطالة مرتفع من الناحية الهيكلية

لئن كان معدل البطالة في مصر مرتفعا من الناحية الهيكلية، فإنه يشهد تراجعاً طفيفا إذ سجل في الربع الأول من عام 2015 ما نسبته 12.8 بالمائة (الشكل 16)، مقارنة بنسبة 12.9 بالمائة في الفصل الرابع من عام 2014 و13.3 في الربع نفسه من العام الفائت. ويجب التذكير بأن البطالة بلغت معدلاً نسبته 10.59 بالمائة في الفترة الممتدة بين عامَي 1993 و2014، وبلغت أعلى نسبة لها (13.4 بالمائة) في الربع الثالث من عام 2013 وأدناها (8.10 بالمائة) في الربع الثاني من عام 1999. وقبل وقوع الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها مصر في عام 2011، بلغت نسبة البطالة 9 بالمائة حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

الشكل 16 : معدل البطالة (النسبة المئوية)

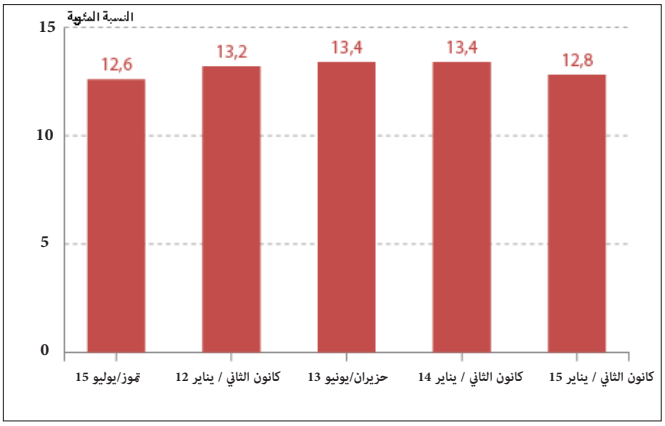

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، *2015*.

والشباب هم الأشد تضررا من البطالة، رغم أنهم نالوا من التعليم قسطا أكبر مما ناله آباؤهم. فعلى الرغم من ارتفاع مستوى الالتحاق بالمدارس بين الرجال والنساء الشابات، يعاني من البطالة أكثرُ من ربع الشباب (38.9 بالمائة). وفي مصر يعاني من البطالة خصوصا الشابات والفئات ذات الحظ الأوفر من التعليم. فمعدل البطالة بين الشابات يرتفع بشكل واضح عن نظيره بين الرجال، وقد بلغ نسبة 52 بالمائة في عام 2013بينما بلغ معدل البطالة بين الشبان نسبة 28.7 بالمائة. وعلى غرار سائر بلدان المنطقة، تعاني مصر من مشكلة هيكلية تتعلق بمدى تناسب التعليم مع فرص العمالة، وهو ما يفسّر إلى حدّ بعيد الصعوبات التي يواجهها الشباب الحديثي العهد بسوق العمل وارتفاع معدّل البطالة في صفوف الشباب الحائزين على شهادات جامعية.

3.4. الصحة

اتجاهات مؤشرات الصحة

منذ سبعينيات القرن الماضي، بذلت مصر جهوداً كبيرة لتحسين الرعاية الطبية المقدمة إلى السكان، لا سيما من خلال تعميم التلقيح للحدّ بشكل ملحوظ من الأمراض المعدية الشائعة (شلل الأطفال، والخناق، والكزاز، والسعال الديكي، والسل)؛ والتوسع في تغطية الخدمات الطبية وتحسين جودتها لا سيما في المناطق الريفية؛ وأخيراً، أخذ الاحتياجات الخاصة المرتبطة بحماية الأم والطفل في الحسبان عند وضع البرامج الاستراتيجية. وقد زاد العمر المتوقع للسكان من سن 48 عاماً في ستينيات القرن الماضي إلى سن 65 عاماً في تسعينياته، وصولا إلى سن 71 عاماً في عام 2013.

ويتمتع نظام الرعاية الصحية في مصر ببنية تتسم بالكثافة، وهو ما يتيح للسكان الحصول على الخدمات الأساسية بسهولة نسبية. وتعتبر إدارة النظام الصحي معقدة وتتطلب تدخل عدد كبير من الهيئات العامة إلى جانب وزارة الصحة، على غرار وزارتَي الدفاع والداخلية اللتينتمتلكان هياكل خاصة بهما في مجال الرعاية الصحية، إضافة إلى المجتمع المدني والأطباء العاملين في القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والعاملين في قطاع الصحة وتوافرهم بالقدر الكافي لتنفيذ البرامج الصحية المختلفة ، فيوجد بمصر 0.6 مؤسسة للرعاية الصحية الأساسية لكل 100 000 مواطن، و28 طبيباً و35 ممرضاً لكل 10 000 مواطن[13]. ويقارب مجموع الإنفاق على الصحة نسبة 5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويرتفع الإنفاق الحكومي في هذا القطاع إلى ما يناهز 6 بالمائة من مجمل الإنفاق[14].

تراجع واضح في معدّلات وفيات الرضع والأطفال

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة آخذ في التراجع في مصر (الشكل 17)، إذ تبين المؤشرات أنه المعدل هبط من 85 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 1990 إلى 25 حالة لكل ألف في عام 2015. ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود المهمة المبذولة في مجال توفير الرعاية الطبية للأمهات أثناء الولادة، وتلقيح المواليد الجدد، وتحسين ظروف النظافة الصحية والغذائية وغير ذلك من المجالات. لكن التقدم المحرز يتفاوت بتفاوت المناطق، ويتوقف على مستوى التنمية المحقق. وتسجل وفيات الأطفال حديثي الولادة نسبة 13 بالمائة في الحضر، في حين ترتفع إلى نسبة 18 بالمائة في الريف[15].

13 الإحصاءات الصحية العالمية، 2015.

14 الإحصاءات الصحية العالمية، 2015.

15 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات عام 2013.

الشكل 17 : تطور معدّل وفيات الأطفال (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)

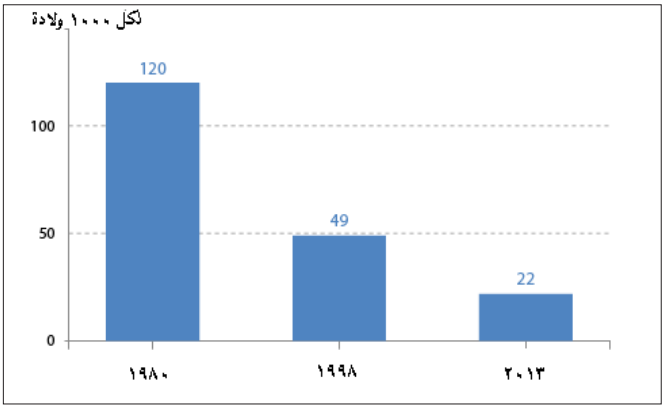

المصدر: تقرير عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في مصر، *2013*.

انخفاض كبير، وإن كان غير كافٍ، في معدل وفيات الأمهات

لا تزال مسألة صحة الأم والصحة الإنجابية مدعاة للقلق النسبي على الرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال. ويظل معدّل وفيات الأمهات في مصر مرتفعاً بشكل غير متناسب، إذ بلغ 45 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي في عام 2013. وبالتالي، يتعين على مصر أن تعزّز جهودها بشكل خاص في المناطق الريفية والنائية لكي تقدم إلى الحوامل خدمات المتابعة الطبية السابقة للولادة، والإشراف الطبي على الولادة، والمتابعة الطبية التالية للولادة، وهي خدمات لا غنى عنها إذا أريد التصدي بشكل مناسب لمخاطر الحمل ومضاعفاته.

4.4. التعليم

اتجاه مؤشرات التعليم

إحراز تقدم كمّي هام

نظام التعليم المصري مجاني وإلزامي للأطفال بين سن السادسة والخامسة عشرة. وهو يتألّف من ستّ سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الإعدادي وثلاث أخر من التعليم الثانوي، قبل الانتقال إلى المستوى الجامعي. وقد اعتبرت مصر قطاع التعليم وقطاعا ذا أولوية، وبذلت من هذا المنطلق جهوداً كبيرة لتطويره مما أفضى إلى بلوغ المعدل الصافي لالتحاق الأطفال بالمدارس نسبة 93.3 بالمائة. وبُذلت جهود مماثلة فيما يتعلق بمرحلتي التعليم الثانوي (85.4 بالمائة) والتعليم الجامعي (الشكل 18). وقد قُدّر الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي في عام 2012-2013 بنسبة 3 بالمائة من الناتج المحلّي الإجمالي وقرابة 9 بالمائة من الإنفاق الحكومي.

الشكل 18 : التغير في المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس (النسبة المئوية)

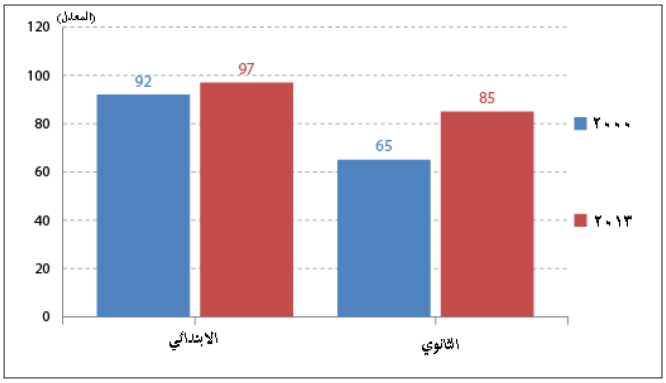

المصدر: تقرير عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في مصر، *2010*، وتقديرات اليونيسيف، *2015*.

غير أن الجهود كلها تركّزت بشكل واضح على الجانب الكمّي بدون التركيز بما يكفي على المواءمة بين نوعية التعليم واحتياجات سوق العمل ومتطلباته. وأدى تدهور قطاع التعليم الرسمي في البلاد إلى ظهور قطاع خاصّ، جعل من التعليم نظاماً ذا مستويين من الجودة. وتبعاً لأرقام عام 2012-2013، بلغ العدد الإجمالي لمؤسسات التعليم الابتدائي 20913 مؤسسة، منها 15587 مؤسسة حكومية و3439 مؤسسة دينية، و1887 مؤسسة خاصة[16].

ولمعالجة هذا الموضوع، اعتمدت البلاد في عام 2013 خطة استراتيجية وطنية تهدف إلى إجراء إصلاحات مهمة في التعليم ما قبل الجامعي تبدأ من عام 2014 وتمتد حتى عام 2030. وتتوخى هذه الاستراتيجية إعادة تصميم النظام لكي يتسنى توفير الفرص نفسها للحصول على تعليم عالي الجودة للأطفال جميعاً. وسيصبح

16 الخطة الاستراتيجية الوطنية للإصلاح المعمّق للتعليم ما قبل الجامعي، الممتدة من عام 2014 إلى عام 2030.

التعليمان المهني والجامعي أكثر تكيفاً مع حاجات سوق العمل. وستُعزّز الهياكل الأساسية التعليمية على مختلف مستوياتها، وتُحسّن الموارد البشرية العاملة بالقطاع بشكل كبير.

5.4. سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا[17]

أعلن الاتحاد الأفريقي عام 2015 "عام تمكين المرأة وتنمية قدراتها من أجل تحقيق خطة أفريقيا لعام *2063*" بهدف توليد زخم يفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة. واستنادا إلى هذا الالتزام، قام الاتحاد الأفريقي بإعداد سجل للأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا. قد وصُمم هذا السجل بهدف قياس حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سبعة قطاعات أساسية تساعد على إحداث تحول حياة المرأة من خلال مشاركتها في نمو مستدام عريض القاعدة وشامل للجميع. وهذه القطاعات الأساسية هي: العمالة، وقطاع المشاريع التجارية، وفرص الحصول على القروض، وفرص الحصول على الأراضي، والمشاركة في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار، والصحة، والتعليم في المستويين الثانوي والعالي.

تفسير الشكل التوضيحي الدائري: تمنح للنتائج درجات تتراوح بين صفر و*10*، حيث تمثل الدرجة صفر أدنى مستوى للمساواة بين الجنسين، والدرجة *5* مستوى متوسطا للتكافؤ، في حين تشير الدرجة *10* إلى تكافؤ كامل. ويشير التكافؤ الكامل ضمنا إلى حالة تساوي النسبة بين المرأة والرجل، بغض النظر عن مستوى تطور المتغير أو المؤشر الخاضع للتقييم. وقد تجاوزت بعض البلدان الدرجة *10*، وهو ما يظهر أن المرأة أكثر تمكينا من الرجل في قطاع فرعي ما بالنسبة للبلد المعني. ومع ذلك، هناك حاجة إلى توخي الحيطة عند استخلاص أي استنتاجات بالاستناد إلى الدرجات المحرزة فقط، خاصة عندما تكون هناك متغيرات كبيرة على مستوى الإنجازات الإنمائية بين البلدان[18].

17 البيانات المستخدمة لحساب النتائج مستقاة من العديد من قواعد البيانات والمصادر الدولية، من بينها: شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة؛ ومؤشرات التنمية وقاعدة بيانات تعميم الخدمات المالية في العالم والاستقصاءات العالمية الصادرة جميعها عن البنك الدولي؛ وقاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادرة عن الفاو بشأن المساواة بين الجنسين والحقوق في الأراضي؛ ومكتب العمل الدولي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وشعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والاتحاد البرلماني الدولي؛ فضلا عن بعض مصادر البيانات الوطنية. وفيما يتعلق بمؤشر فرص الحصول على الأراضي، استمدت البيانات من مصادر متعددة، وتم التوصل للنتائج ومواءمة الأطر التشريعية بالاستعانة بالقدرات الداخلية في المركز الأفريقي للإحصاءات والمركز الأفريقي للشؤون الجنسانية.

18 يستند الشكل التوضيحي الدائري إلى سجل الأداء في مجال المساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعرضته على رؤساء الدول والحكومات في الدورة العادية الخامسة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقودة في حزيران/ يونيه 2015.

5

التحديات التي ينبغي التصدّي لها

التحديات الاقتصادية

على المدى القصير، ينبغي لمصر تحقيق الاستقرار في اقتصادها الكلي على النحو التالي:

'1' الحدّ من التضخم: من شأن عودة الاستقرار السياسي وتنشيط النمو وترشيد الإنفاق الحكومي أن تؤدي جميعا إلى السيطرة بشكل أفضل على ارتفاع الأسعار؛

'2' التقليل من العجز المالي بغية إعادته إلى مستوى يسمح باحتواء ارتفاع الدَّين العام والتصدي لمزاحمة الاستثمارات الخاصة. ومن شأن الخطوات المتخذة حيال الإنفاق (وخاصة تخفيض الدعم والسيطرة على ارتفاع الأجور في الوظائف العمومية) والإيراد (الإصلاح الضريبي) أن تؤدي إلى تخفيض العجز المالي؛

'3' دعم النمو من خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية بشكل خاص. فينبغي أن تعيد الحكومة توجيه الإنفاق الاجتماعي والتشغيلي نحو الاستثمار الحكومي بهدف دعم النمو.

وعلى المدى المتوسط، يظل التحول الهيكلي للاقتصاد هو الرهان الأكبر. فوفقاً للبيانات المجموعة في الفترة الممتدة بين عامَي 2000 و2010، سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً شارف على بلوغ نسبة 100 بالمائة، غير أن إنتاجية العمل لم ترتفع إلا بنسبة تكاد تصل إلى 20 بالمائة، في حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يزد إلا بنسبة أقل من 60 بالمائة. ويدلّ هذا الأمر على أن مصر لم تنجح بعد في إعادة توزيع مواردها وقوتها العاملة من القطاعات التقليدية أو القطاعات ذات المكاسب الإنتاجية المنخفضة إلى قطاعات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. ويتعين على مصر أن تبذل جهودا أكبر لكي تزيد من حصة القطاعات التي تحقق مكاسب ضخمة في مجال الإنتاجية.وعليها أيضا أن توظف المزيد من الاستثمارات في مجالي التعليم والبحوث والتطوير، وأن تواصل في الوقت نفسه إصلاح بيئة الأعمال التجارية بها وتيسر حصول القطاع الخاص على التمويل. ويشكل الاستثمار في الهياكل الأساسية المتطورة دعامة هامة لتحقيق ذلك كله.

التحديات الاجتماعية

أوجه تفاوت معوّقة بين المناطق

يتفاوت في مصر مستوى التنمية المحقق في الحضر والريف، وهو ما يعكس بشكل واضح مشكلة متجذرة في عملية التوزيع العادل لثمار النمو والتنمية. فأكثرية الفقراء في مصر تعيش في المناطق الريفية لا سيما في مصر العليا، حيث تثير مؤشرات التنمية الرئيسية الجزع إذا ما قورنت بالمناطق الحضرية. فتلك المناطق تتسم بارتفاع معدلات الأمية ووفيات الأطفال فيها وبمحدودية وصول سكانها إلى الخدمات العامة والهياكل التحتية الأساسية (الطرق، والمياه الصالحة للشرب، ومرافق الصرف الصحي، وما شابه ذلك)، كما أن عددا كبيرا من طفالها يعانون من نقص الوزن. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حوالي نصف السكان الذين يقطنون المناطق الريفية في مصر العليا (49.4 بالمائة) من الفقراء (الجدول 3).

الجدول 3 : انتشار الفقر، حسب المناطق (بالنسبة المئوية من السكان)

	2009 / 2008	2011 / 2010	2013 / 2012
المدن الكبيرة (القاهرة والإسكندرية وغيرها)	6.9	9.6	15.7
مصر السفلى			
الحضر	7.3	10.3	11.7
الريف	16.7	17	17.4
مصر العليا			
الحضر	21.3	29.5	26.7
الريف	43.7	51.4	49.4
سيناء والمناطق الصحراوية والحدودية الأخرى			
الحضر	4.8	3.6	11.3
الريف	21.6	25.2	26.3

المصدر: تقرير "الأطفال في مصر عام *2014*"، اليونيسيف، وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *2014*.

زيادة الوزن

بفعل التحول الديمغرافي وتبدل نمط العيش، تجد مصر نفسها، شأنها في ذلك شأن عدد آخر من البلدان النامية، في مواجهة تحديات جديدة مرتبطة بارتفاع عدد السكان الأطفال وبداية ظاهرة شيخوخة السكان.

وبالتالي، يشهد الجيل الشاب تبدلاً في نمط الحياة (نظام غذائي أغنى بالدهون والسكّريات، ونقص في ممارسة الرياضة، مما يزيد من خطر الإصابة بالسِمْنة) يجعله أكثر عرضة للأمراض المزمنة العالية الكلفة التي قد تظهر أعراضها على المديين القصير والمتوسط. وتتفاقم هذه الظاهرة وتطال سكاناً في سنّ أصغر فأصغر. ويجدر ذكر أن هذه المشكلة تطال النساء أكثر من الرجال.

وحسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية، يعاني 20.5 بالمائة من الأطفال دون سن الخامسة و22.5 بالمائة من الرجال و46.3 بالمائة من النساء من زيادة الوزن[19]. وتواجه امرأة من كل اثنتين ورجل من كل خمسة رجال هذه المشكلة بعد سن العشرين، لذا تُصنّف مصر ضمن البلدان العشرين الأولى الأكثر تأثراً بهذه الآفة.

شيخوخة السكان

وبالمثل سيشهد البلد بداية شيخوخة السكان. ومن المتوقع، حسب التوقعات الديموغرافية أن ترتفع نسبة السكان الذين يبلغ عمرهم 65 سنة وأكثر من 5.9 بالمائة إلى 12.3 بالمائة بين عامَي 2015 و2050[20]. وسيزداد حجم هذه الشريحة السكانية ضِعفَين بعد 40 سنة، على عكس البلدان المتقدمة النمو حيث تعتبر شيخوخة السكان عملية طويلة وتدريجية.

ويجب أن تنبّهنا زيادة الوزن مع شيخوخة السكان إلى مخاطر الأمراض المزمنة التي غالباً ما تكون أكثر كلفة. لذا قد تشهد التكاليف الصحية ارتفاعاً.

19 منظمة الصحة العالمية (2013)، الإحصاءات الصحية العالمية.

20 البيانات الديموغرافية للأمم المتحدة: http://unstats.un.org/.

6

الملف الموضوعي:
الإصلاح الهيكلي لسياسة المساعدة الاجتماعية

بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية، توقّعت مصر في ميزانية السنة المالية 2014 - 2015 ارتفاعَ الإنفاق العام بحوالي 65 مليار جنيه مصري، أي ما يقارب 10 بالمائة بالمقارنة مع الميزانية السابقة. وبذلت الحكومة جهوداً كبيرة في مجال تحسين الرواتب التي ارتفعت النفقات المتعلقة بها بنسبة 13 بالمائة، فارتفعت من 184.5 مليار جنيه مصري في السنة المالية السابقة إلى 209.5 مليار جنيه مصري في الميزانية الحالية.

وفيما يتعلق بالنفقات الاجتماعية، ارتفعت الميزانية المخصّصة للصحّة بمقدار 9.5 مليار جنيه مصري، فارتفعت من 42.15 مليار جنيه مصري في السنة المالية السابقة إلى 51.65 مليار جنيه في السنة المالية الحالية. وفي هذا الإطار عينه، ارتفعت النفقات المخصصّة لقطاع التعليم من 93.5 مليار جنيه إلى 105 مليارات.

وتتألف سياسية الحماية والمساعدة الاجتماعية من عدد من العناصر، منها الدعم، والتحويلات النقدية المباشرة، إلى جانب برامج مدرَّة للمداخيل تسمح للبلاد بمحاربة الفقر وتراجع القدرة الشرائية للسكان. وتعتبر هذه السياسات ضرورة بالنسبة إلى السكان غير أنها مكلفة للدولة، فهي تستأثر بنسبة 25 بالمائة من الإنفاق العام، أي حوالي 13 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

آليات الدعم المختلفةُ

نظام الدعم الغذائي

بعد الحرب العالمية الثانية، لجأت مصر إلى هذا النظام بهدف حماية السكان من التأثيرات السلبية التي يخلّفها نقص الطعام ومعدّلات التضخم المرتفعة. وصُممت هذه الآلية في بداية الأمر لتؤمّن المواد الأولية الضرورية (السكر، والكيروسين، والقماش القطني، والزيت، والشاي) بأسعار معقولة. ومع مرور الوقت تبدّل هدفها وبنيتها، فغدَت أداة حيوية لمحاربة الفقر.

وزاد الدعم الغذائي بمقدار الضعفَين ما بين عامَي 2009 و2011، فارتفع من 16.8 مليار جنيه مصري إلى 32.7 مليار. وفي عام 2011، شكّلت هذه الفئة 30 بالمائة من مجموع الدعم مقابل 18 بالمائة في عام 2009 (الجدول 4). فقد أدّى الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية في عام 2008 إلى زيادة مطردة في الدعم الغذائي. وفي الميزانية الوطنية للسنة المالية 2015 / 2016، ارتفع الإنفاق المخصّص للدعم الغذائي ليبلغ 37.7 مليار جنيه مصري، أي بنسبة 24.5 بالمائة من مجموع الدعم ونسبة 4.3 بالمائة من الميزانية الوطنية.

الجدول 4: الدعم الغذائي (بمليارات الجنيهات المصرية)

	2009/10	2010/11	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16 (تقدير)
الدعم الغذائي	16.81	32.74	30.28	32.55	35.49	31.55	37.75
مجموع الدعم	93.57	111.21	134.92	170.8	187.25	178.25	153.93
مجموع الإنفاق العام	365.98	401.86	470.99	588.18	701.51	789.43	864.56

المصدر: دراسة حول نظام الدعم في مصر، *2013*، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي هذا الإطار، للدولة عدد من الأدوات التي تسمح لها بتطبيق برنامج الدعم الغذائي:

تعطي **البطاقة التموينية** حاملها حقّ الحصول على حصّة شهرية من مواد الدعم (سكر وزيت وأرزّ وشاي) وحقّ شراء الخبز (الخبز البلدي) بسعر مدعّم. واليوم، تستفيد 18.2 مليون أسرة تحمل البطاقة التموينية من نظام الخبز المدعّم، أي ما يعادل 69 مليون شخص مستفيد. وتعمل الدولة من خلال هيئة تأمين السلع الأساسية، على شراء القمح بسعر السوق وبيعه للأفران بسعر مدعم. وفي عام 2013-2014، اشترت مصر 3.7 مليون طنّ من القمح المحلّي، و5.46 مليون طنّ من القمح المستورد، وهو ما يجعل مصر المستورد الأكبر للقمح في العالم. ويباع الخبز المدعم بالتالي بسعر 0.05 جنيه مصري للرغيف، وهو ثمن أدنى بكثير من ثمن الرغيف في السوق الحرّة البالغ 0.35 جنيه مصري. ويبلغ الحدّ الأقصى لحصّة الفرد خمسة أرغفة من الخبز في اليوم.

وفيما يتعلق بالمنتجات المدعمة الأخرى، يحق لأسرة مؤلفة من أربعة أفراد شراءَ حصص شهرية من المنتجات بأسعار مدعومة وقدرها 8 كيلوغرامات من الأرزّ، و8 كيلوغرامات من السكر، و6 لترات من زيت الطبخ. ويبلغ ثمن كيلوغرام الأرز الواحد المدعم جنيهاً مصرياً واحداً، ولتر الـزيت 3 جنيهات مصرية، وكيلوغرام السكر الواحد 1.25 جنيه مصري. والجدير بالذكر أن الثمن الحقيقي لكيلوغرام السكر أو الأرزّ على سبيل المثال يفوق في السوق 5 جنيهات مصرية (الشكل 19).

الشكل 19 : بنية الدعم الغذائي

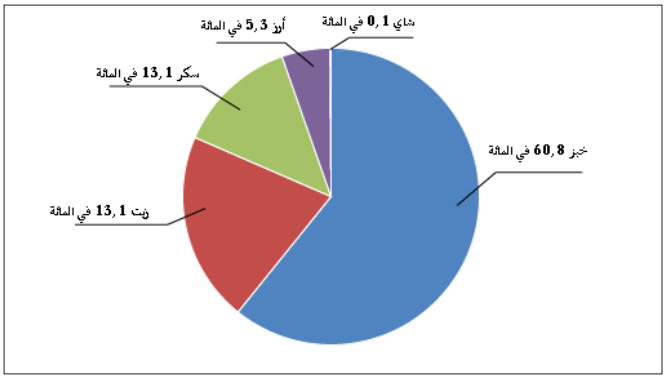

المصدر: دراسة حول نظام الدعم في مصر، *2013*، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتقدم الحكومة للمواطنين الفقراء أيضاً **قسائم غذائية** ذات قيمة نقدية معيّنة تسمح للأسر بشراء المنتجات الاستهلاكية التي تريدها، ولكن بسعر السوق. وتساهم هذه الآلية في تنويع الأنظمة الغذائية للأسر التي تستطيع بحسب أولوياتها التنويع في غذائها، فتزيد بالتالي من التأثير الغذائي للأطعمة، لا سيما للرضّع والأطفال.

أشكال الدعم الأخرى

الدعم المعمّم لأسعار عدد محدد من المنتجات والخدمات العامة

تضمن توافرَ عدد من المنتجات الاستهلاكية بسعر أقلّ من سعر السوق أو سعر التكلفة (الأرز، والكتب المدرسية، والمستحضرات الصيدلانية، والإسكان الاجتماعي)، وتضمن كذلك استخدام الخدمات العامة بسعر مدعم (النقل العام، والماء، والكهرباء).

برامج المكمّلات الغذائية

تتّخذ هذه البرامج شكل مطاعم المدارس وتوزيع الحصص الغذائية. وتهدف إلى زيادة القيمة الغذائية للأنظمة الغذائية لبعض الفئات السكانية، ومنها الرضّع، والأمهات، وطلاب المدارس، لا سيما في المناطق الريفية.

نظام دعم النفط

يضمّ **نظام دعم المنتجات المولّدة للطاقة** بشكل أساسي مجموعة المنتجات النفطية، والغاز الطبيعي، والكهرباء. ويلقي دعم النفط بثقل هو الأكبر على الميزانية الوطنية. فما برح هذا الدعم يتزايد بين عامَي 2009 و2013، إذ ارتفعت من 66.5 مليار جنيه مصري إلى 126.18 مليار (الجدول 5). وتقدّم الدولة للمواطنين هذه المنتجات كلها بأسعار مدعومة.

الجدول 5: دعم النفط (بمليارات الجنيهات المصرية)

	2009/10	2010/11	2011/12	2012/13	2013/14	2014/15	2015/16 (تقدير)
دعم النفط	66.52	67.68	95.53	120	126.18	100.25	61.70
مجموع الدعم	93.57	111.21	134.92	170.8	187.25	178.25	153.93

المصدر: دراسة عن نظام الدعم في مصر، *2013*، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي عام 2009، استأثرت بأكثر من 70 بالمائة من مجموع الدعم. أما في ميزانية السنة المالية 2015 / 2016، من المتوقّع أن ترتفع النفقات على هذا الدعم إلى 61.7 مليار جنيه مصري، أي 40 بالمائة من مجموع الدعم و7.1 بالمائة من الميزانية الوطنية. أما فيما يتعلق بتوزيع المنتجات في هذا الدعم، يتصدّر غاز النفط المسيّل اللائحة بنسبة 30 بالمائة من المجموع، يليه زيت الغاز بنسبة 25 بالمائة، والنفط الثقيل بنسبة 14 بالمائة، وأخيراً الوقود بنسبة 13.30 بالمائة (الشكل 20).

الشكل 20: بنية دعم الطاقة

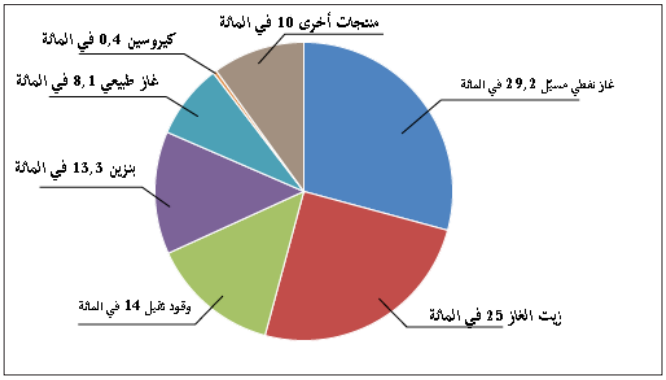

المصدر: دراسة حول نظام الدعم في مصر، *2013*، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى

التحويلات المالية المباشرة

وضعت الدولة أيضاً برنامجاً للمساعدات المالية في شكل تحويلات شهرية لمبالغ مالية لصالح الأشخاص الأكثر حاجة، كالعاطلين عن العمل، وأصحاب الحاجات الخاصة، والعجزة، والأرامل، والمطلقات بدون معيل.

وصمّم هذا البرنامج على أساس المدخول وعدد الأشخاص الذين يؤلّفون الأسرة. وبدأت الدولة منذ عام 2009 تطبيق برامج تحويلات نقدية شرطية للأسر الأكثر فقراً في المناطق الأكثر عوزاً (مثلاً في محافظتَي سوهاج وأسيوط) على غرار برامج معتمدة في بعض دول أمريكا اللاتينية، منها البرازيل والمكسيك. ويضمن هذا البرنامج تحويلاً مباشراً للأموال للأسر المستفيدة التي تعيش تحت خطّ الفقر. ومقابل هذه التحويلات، تتعهد الأسر بتحسين المتابعة الصحية والتعليمية لأطفالهم، وذلك مثلاً من خلال تحسين المواظبة على المدارس والحرص على تأمين زيارات أكثر انتظاماً إلى المراكز الصحية. ولا تسمح هذه الآلية بتحسين مدخول الأسرة فحسب، بل تزيد من وعي الأهل بشأن أهمية تحسين المتابعة التعليمية والصحية لأطفالهم. وبيّن تقييم هذا البرنامج أنه يتمتع بتأثير إيجابي فيما يتعلق بتحسين نسبة المواظبة على المدارس وزيارة المراكز الصحية.

برامج القروض المتناهية الصغر

تصف النصوص الاقتصادية القرض المتناهي الصغر والتمويل المتناهي الصغر بأنهما وسيلة فعالة للحدّ من الفقر، وهما أيضاً وسيلة مهمّة في تمكين المرأة ونهوضها الاقتصادي. وتتسم مصر بأنها السوق الكبرى للتمويل المتناهي الصغر في المنطقة العربية، إذ تضم 1.3 مليون عميل ومحفظة قروض إجمالية تبلغ قيمتها 324 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[21]. وحالياً، تعمل أكثر من 300 مؤسسة في قطاع التمويل المتناهي الصغر وتنتشر نشاطاتها في كامل البلاد. ونظراً لأهمية هذا القطاع في البيئة المالية في البلاد، وضع البنك المركزي المصري في عام 2004 استراتيجية وطنية للتمويل المتناهي الصغر، وهو ما أدّى إلى إنشاء الشبكة المصرية للتمويل الكتناهي الصغر.

التشكيك في فعالية هذا النظام

إن الميزانية الوطنية غير قادرة على تحمّل أعباء الدعم. فقد ازداد إنفاق الدعم الغذائي أكثر من الضعفَين بين عامَي 2008 و2010. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الأزمة الغذائية التي وقعت بين عامَي 2007 و2008، وهو ما سبب ارتفاعاً مطرداً في أسعار السلع الغذائية[22]. وأثّر ذلك بشكل كبير على طريقة عمل آلية الدعم. فقد ساهم النقص الحاد في الخبز المدعم والمواد الأساسية في المدن والمناطق الريفية في ظهور سوق سوداء لهذه السلعة. وانتهى الأمر بأعمال شغب ومظاهرات عنيفة أحياناً ضد غلاء المعيشة في معظم المدن المصرية. وفي مواجهة حالة الطوارئ هذه، اعتمدت الحكومة المصرية خطوات طارئة، وقررت توسيع نطاق برنامج الدعم الغذائي ليغطي 70 بالمائة من السكان. وقررت الدولة أيضاً زيادة كمية المنتجات المدعومة المقدمة إلى المستفيدين بمقدار الضعفين ورفع رواتب الموظفين في القطاع العام بنسبة 30 بالمائة.

ويعتبر وضع دعم الطاقة حرجاً أكثر ويكبّد الميزانية الوطنية تكاليف أكبر، إذ ما برح هذا الدعم يتزايد بين عامَي 2009 و2013، حين كانت كلفته 66.5 مليار جنيه مصري. وعام 2013 وصلت كلفته إلى ذروتها مع 126.18 مليار جنيه مصري. ويشكّل دعم الطاقة بشكل عام حوالي 70 بالمائة من مجموع الدعم. ولكن بدءاً من عام 2014، أخذت البلاد تدابير لتحرير الأسعار بهدف قلب اتجاه هذه الظاهرة. وأدّى هذا الأمر إلى خفض التكلفة إلى ما يزيد قليلاً على 100 مليار جنيه مصري.

دعم غير فعال من ناحية تأثيره

يعتبر عدم اعتماد مبدأ الاستهداف المسبّب الأساسي لارتفاع تكلفة الدعم على المالية العامة ولنقص فعاليته.

21 شبكة سنابل، 2010.

22 ارتفاع سعر القمح، وهو المكون الأساسي في صناعة الخبز، بنسبة 157 في المائة في السوق المحلية، وارتفعت أيضاً أسعار المنتجات الأساسية بشكل هائل: مشتقات الحليب (20 في المائة)، والخضار وزيوت الطهو (40 في المائة)، واللحم (6.5 في المائة).

ويظهر تحليل استهلاك المنتجات الغذائية المدعمة بحسب الأسر المقسمة إلى ثلاث مجموعات (الأسر المنخفضة الدخل، والأسر المتوسطة الدخل، والأسر المرتفعة الدخل) أنه في المناطق الحضرية تستهلك الأسر المنخفضة الدخل 46.4 بالمائة من الخبز «البلدي»، والأسر المتوسطة الدخل 34.5 بالمائة منه، والأسر المرتفعة الدخل 19.2 بالمائة. وتوصّل التحليل إلى الاستنتاج عينه فيما يتعلق بالمنتجات المدعومة الأربعة الأخرى (زيت الطهو والسكر والأرز والشاي) التي تستهلك الأسر الغنية أيضاً 20 بالمائة منها. وبتعبير آخر، على الرغم من وضع نظام لتحديد الفئات الأسرية يهدف إلى إيصال الدعم إلى الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل، يستفيد 20 بالمائة من الأسر الميسورة من هذا النظام، وهو ما يظهر محدودية فعاليته. ويسجّل هذا النظام أيضاً مستويات عالية من التبذير والهدر، لا سيما في المناطق الريفية حيث تستفيد الفئة الميسورة من 36 بالمائة من الخبز البلدي و42 بالمائة من المنتجات المدعمة الأخرى[23].

ويعود دعم الطاقة بالمنفعة بشكل أكبر أيضاً على الفئة الميسورة والغنية بالمقارنة مع الفئة المحرومة. وتستهلك هذه الفئات المرتفعة الدخل كمية أكبر نسبياً من منتجات الطاقة التي تدعمها الدولة. فالفئة الميسورة التي تشكل 40 بالمائة من السكان تستهلك 60 بالمائة من الطاقة المدعومة، في حين ينحصر استهلاك الفئة الفقيرة التي تبلغ نسبتها 25 بالمائة من السكان بنسبة 40 بالمائة من الطاقة المدعومة. وتظهر هذه الفروقات جلية أكثر في المناطق الحضرية حيث تستهلك الفئة الميسورة التي تشكل 40 بالمائة من السكان نسبة 75 بالمائة من الطاقة المدعومة و90 بالمائة من دعم الوقود (ففي عالب الأحيان لا تمتلك الأسر الفقيرة مركبات)[24].

إصلاح النظام ضرورة لا بدّ منها

تسبّب هذا الوضع في مخاوف كبيرة من قابلية هذه السياسات للاستمرار. وقد بدأت الحكومة الحالية بترشيد الدعم الغذائي الذي سيسمح بتقليل كلفته في السنة المالية الحالية من 34.6 مليار جنيه مصري إلى 31 مليار جنيه مصري. وفي المقابل، أطلقت الحكومة خطة إصلاحية لنظام الدعم الغذائي يبدأ بتحرير أسعار الطحين ووضع سقف لاستهلاك الخبز للشخص الواحد. وسيُستبدل نظام الدعم المخصص لأصحاب المخابز بنظام بطاقة ذكية توزّع على الأسر لشراء الخبز المدعم ولتوزيع القمح. ويعاد تسديد التكاليف إلى أصحاب المخابز على أساس النقاط المجموعة على بطاقات أصحاب الحق.

وتضمّ كل بطاقة عدداً من النقاط المرتبطة بأفراد الأسرة. وفي حالة ما إذا كانت حاجة الأسرة إلى الخبز أقل من القيمة المحددة، تستطيع الاختيار من مجموعة واسعة من المنتجات (حليب، أو فاكهة، أو خضار، إلخ)، فتحتسب كل منها وفق عدد محدد من النقاط. ويسمح هذا النظام بالتقليل من بيع هذه المنتجات في السوق السوداء، ويقدم للمستهلكين خيارات أوسع من المنتجات الغذائية المدعومة. وقد اعتبر هذا النظام ناجحاً بالنسبة إلى الحكومة لأنه سمح بتقليص التكاليف منذ إطلاقه، وساهم في التخفيف عن الأسر التي لم يعد على أعضائها الاستيقاظ باكراً للوقوف في الطوابير أمام مراكز توزيع الخبز المدعم.

وتشمل هذه الإصلاحات أيضاً دعم النفط الذي بدأ العمل فيه عام 2014 والتي أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية بنسبة 78 بالمائة، غير أنها قلّلت أيضاً من تكلفة الدعم بنسبة 35 بالمائة.

وبين عامَي 2013 و2016، من المتوقّع أن تنخفض تكلفة الدعم حتى النصف وفقاً لخطة الدولة، وستتقلّص من 126.8 مليار جنيه مصري إلى 61.7 مليار في السنة المالية 2016-2015. وتعوّل الحكومة على التراجع المهم في أسعار النفط للتخفيف من وطأة هذه الإصلاحات على الشعب. وتشكل هذه الإجراءات خطوة أولى

23 الدعم الغذائي ونظام المساعدة الاجتماعية في مصر، تقييم للاستهداف والفعالية، كريمة كريّم، كلية التجارة في جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، مواضيع حول اقتصاد الشرق الأوسط وأفريقيا، الجزء 15، العدد 1، أيار/مايو 2013

24 مقال حول استراتيجية تسعير الطاقة، مصر، برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، 2009

نحو عملية تحرير الأسعار في غضون السنوات الثلاث أو الخمس المقبلة. وتترافق عملية تحرير الأسعار هذه بآلية للتعرف إلى المجموعات الضعيفة التي يجب حمايتها.

في الواقع، وُضع نظام البطاقات الذكية بهدف التحكّم بشكل أفضل في دعم الطاقة. وتوزع هذه البطاقة إلى أصحاب المركبات كلهم بغض النظر عن غاية استعمال المركبة، سواء كانت خاصة، أم سيارة أجرة، أم حافلة، أم مركبة نقل عام، أم سياحية، أم مدرسية، إلخ. ويكمن هدف الحكومة في تحديد كمية الوقود المستهلكة لكل سيارة من خلال بطاقة ذكية للوقود. وعلى أساس هذه المعلومات، تحصل كل مركبة على حصّة محددة من الوقود المدعم، على أن يطبّق سعر السوق على الكمية التي تتخطّى الحصّة. ووفقاً للتقديرات التي توصلت إليها الحكومة حتى الآن، ستحصل السيارات الخاصة على حصة قدرها 1800 لتر من الوقود المدعم في السنة، أي ما يعادل 5 لترات في اليوم. أما المركبات المتعددة الاستخدامات التي تسير بالمازوت، فستحصل على حوالي 10 آلاف لتر من الوقود المدعم في العام، أي ما يعادل 30 لتراً في اليوم.

وقد تصبح إدارة هذا النظام مكلفة وبيروقراطية عندما سيشمل مركبات البلاد كلها. لذا، على غرار البلدان التي نجحت في إصلاح هذا القطاع مثل تركيا، وإندونيسيا، والبرازيل[25]، قد تستفيد مصر أكثر إن توجّهت تدريجياً نحو تحرير السوق، من خلال اعتماد نظام تحويلات نقدية مباشرة لصالح الأسر الأكثر عوزاً. وسيساهم هذا الأمر في تحديد فئة السكان الأكثر ضعفاً واستهدافها.

وبالتالي، تظهر بوضوح ضرورة تحديث خارطة الفقر في البلاد. ولهذه الغاية، تنوي مصر إجراء إحصاءً سكاني شامل في عام 2016 كمرحلة أولى في تحديث قواعد البيانات الإحصائية. وبعد ذلك، تُجمع البيانات حول عيّنات واقعية وتمثيلية أكثر، من خلال دراسات استقصائية عن الميزانية والاستهلاك وأخرى عن قدرة الحصول على الخدمات الأساسية، بهدف الوصول إلى تحديد أدقّ للأسر الأكثر احتياجاً.

25 دراسات حالة حول إصلاح دعم الطاقة، صندوق النقد الدولي (2013)

7

تقييم نوعية البيانات الوطنية

ملاحظة منهجية بشأن تقييم نوعية البيانات

لقد جرى تقييم نوعية مصادر البيانات الوطنية المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية في الموجزات القطرية. ونتائج هذا التقييم معروضة في شكل رموز يحمل كل منها لوناً محدداً، فيشير اللون الأخضر إلى مصدر بيانات «جيدة النوعية»، واللون الأصفر إلى مصدر بيانات «مقبول»، في حين يشير اللون الأحمر إلى مصدر بيانات «بحاجة إلى تحسين».

وقد ركز التقييم على الشفافية وإمكانية الحصول على البيانات بالنسبة إلى كل مصدر بيانات وطنية. وأخذ التقييم في الحسبان توقيت صدور البيانات وعدد مرات نشرها بالاستناد إلى الدقة في التقيّد بالآجال الزمنية وتواتر تحديث البيانات وفقا للمعايير الدولية. وتضمّن التقييم كذلك قياس مدى قابلية سلسلة البيانات للمقارنة، بالاستناد إلى طول كل منها وتعاريفها ووحدات القياس المعيارية المستخدمة فيها. وجرى كذلك تقييم سبل الحصول على البيانات، ولا سيما إذا ما كانت البيانات مفتوحة ومتاحة لاطلاع عامة الجمهور عليها، والنسق الذي تتوفر به البيانات وسهولة تنزيلها من الشبكة وتقاسمها عبرها. وخضعت للتقييم كذلك اقتباسات البيانات إلى جانب ما يرد فيها من إشارات إلى المصادر الأولية والثانوية. وأخيراً، تقصى التقييم مدى اكتمال البيانات الوصفية المعدة للإصدار فضلا عن مدى اكتمال الوثائق والحواشي ووضوحها.

السكان	القيمة	التقييم
السكان (بالملايين)	85.8 (2014)	1
معدل نمو السكان (النسبة المئوية للمتوسط السنوي)	1.6 (2015)	1
معدل الوفيات الخام (الوفيات في كل 1000 ساكن)	6.1 (2014)	1
معدل الولادات الخام (الولادات في كل 1000 ساكن)	27.2 (2014)	1

مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعية الرئيسية	القيمة	التقييم
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمائة)	4.2 (2015)	2
معدل التضخم	11.2 (2015)	2
تكوين رأس لمالي الإجمالي الثابت (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	14.6 (2015)	3
رصيد الحساب الجاري (مليارات الدولارات الأمريكية)	-2.7 (2014)	3

الاتجاهات الاقتصادية ومؤشرات الأداء	القيمة	التقييم
مجموع الصادرات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	25 (2015)	2
مجموع الواردات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	64 (2015)	2

التعليم والعمالة	القيمة	التقييم
معدل الإلمام بالكتابة والقراءة لدى من هم في سن 15-24، نساء ورجالا	74.9 (2013)	1

الصحة	القيمة	التقييم
معدل الوفيات دون سن الخامسة (في 1000)	18.98 (2014)	1
معدل وفيات الرضع (في كل 100 ولادة حية)	39.7 (2014)	1

الفقر	القيمة	التقييم
نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني (بالمائة)	3.9 (2013)	1

دليل رموز مصادر البيانات

1 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

2 - وزارة المالية

3 - البنك المركزي المصري

قائمة المراجع

التوقعات الاقتصادية لأفريقيا: مصر (2015)

البنك الدولي (2009)، تقرير استراتيجية تسعير الطاقة، مصر، برنامج تقديم المساعدة في إدارة قطاع الطاقة

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2013)، دراسة حول نظام الدعم في مصر

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط (2014)، بيانات الدراسة الاستقصائية المتعلقة باستهلاك الأسر المعيشية ومصروفاتها للعام 2011، إعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية (2014، 2015)

صندوق النقد الدولي (2013)، دراسات حالات حول إصلاح دعم الطاقة

صندوق النقد الدولي (2014)، مشاورات المادة الرابعةكريمة كريّم، الدعم الغذائي ونظام المساعدة الاجتماعية في مصر، تقييم للاستهداف والفعالية، كلية التجارة في جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، مواضيع حول اقتصاد الشرق الأوسط وأفريقيا، المجلّد 15، العدد 1، أيار/مايو 2013

الأمم المتحدة (2015)، تقرير التنمية البشرية

البيانات الديموغرافية للأمم المتحدة: http://unstats.un.org/

الأمم المتحدة (2015)، تقرير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية (2015)

الإحصاءات الصحية العالمية (2013)، منظمة الصحة العالمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، تقارير التنمية البشرية

اليونيسيف (2014)، تقرير الأطفال في مصر

اليونيسيف (2014)، الأهداف الإنمائية للألفية في مصر، 2010 وتقديرات

www.moibrahimfoundation.org

www.govindicators.org

مرافق

المرفق 1 : تقييم لدقة التوقّعات التي تم التوصل إليها في مصر، وفقاً لتقنية ثايل للتقسيم

نمو الناتج المحلي الإجمالي	مصرف التنمية الأفريقي	وحدة البحوث الاقتصادية	صندوق النقد الدولي	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة
نسبة التحيز (UM)	0.27	0.31	0.52	0.19
نسبة التراجع (UR)	0.29	0.40	0.01	0.11
نسبة الاضطراب (UD)	0.45	0.28	0.47	0.69
التضخم				
نسبة التحيز (UM)	0.27	0.31	0.71	0.11
نسبة التراجع (UR)	0.17	0.02	0.20	0.00
نسبة الاضطراب (UD)	0.56	0.67	0.09	0.89
ميزان الحسابات الجارية				
نسبة التحيز (UM)	0.07	0.55	0.39	
نسبة التراجع (UR)	0.43	0.37	0.00	
نسبة الاضطراب (UD)	0.50	0.08	0.61	

المرفق 2 : تقييم دقة التوقّعات التي تم التوصل إليها في مصر، وفقاً لتقنية ثايل للتقسيم

صُمم دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لقياس مدى احترام كل بلد إفريقي التزاماته في إطار آليات التكامل في البلدان الأفريقية، مثل خطة عام 2063 واتفاق أبوجا. وبما أن اتفاق أبوجا ينص أنه على التكامل الإفريقي أن يتركز حالياً على مستوى الجماعة الاقتصادية الإقليمية، فإن المؤشر يظهر بشكل عام مدى تكامل الدول الإفريقية مع الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية الإقليمية عينها.

وهذا الدليل هو مشروع مشترك بين مصرف التنمية الإفريقي ومفوضية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهو يغطي الجوانب التالية: حرية تنقل الأفراد، والتكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي (تطوير سلاسل القيمة الإقليمية)، والترابط الإقليمي والهياكل الأساسية، وتقارب سياسات الاقتصاد الكلي. ولم يأتِ الذكر على التكامل المالي بسبب نقص البيانات حول تدفقات الاستثمار المباشر بين البلدان الإفريقية.

التكامل التجاري

يضم هذا الدليل عدداً من المؤشرات المتعلقة بالتكامل التجاري، ولا سيما متوسّط التعرفات الجمركية المطبقة على الواردات داخل الجماعة الاقتصادية الإقليمية، ومؤشر التكامل في تجارة البضاعة التابع إلى الأونكتاد، وسهولة التجارة عبر الحدود (من دليل سهولة ممارسة الأعمال التجارية للبنك الدولي)، وتصدير البضاعة واستيرادها بين دول الجماعة الاقتصادية الإقليمية. ولم يأتِ الذكر على نشاطات تجارة الخدمات لعدم توافر بيانات كافية حولها بين الدول الأفريقية.

التكامل الإنتاجي

يقيس هذا الدليل التكامل الإنتاجي من خلال المبادلات التجارية للسلع الوسيطة في دول المنطقة.

حرية تنقل الأفراد

تصنَّف الدول الأفريقية على أساس مؤشرين اثنين ضمن هذا البعد الوارد في دليل التكامل الإقليمي الأفريقي: نسبة البروتوكولات الموقعة على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن حرية تنقل الأفراد (ضمن الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها هذه البلدان) وعدد الدول الأفريقية الأخرى التي يُسمح للمواطنين الدخول إليها بدون تأشيرة أو الحصول على تأشيرة عند الوصول.